الآثار الاقتصادية للممارسات العسكرية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطينى خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢

وحيد محمد مهدى عامر*

مقدمة

عندما تولت السلطة الفلسطينية فى مايو ١٩٩٤ ، السيطرة على أجزاء من الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، قامت بجهود تنموية ، لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية التى خلفتها سنوات الاحتلال ، حتى تتمكن من إقامة دولة مستقلة تستند إلى قاعدة اقتصادية وطيدة ، طبقاً لما جاء باتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ ، التى حددت فترة انتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى (١٩٩٤ - ١٩٩٩) . وقد وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية عدة برامج لتحقيق تلك الاهداف على النحو التالى[١]:

١- برنامج الاستثمار الاول عام ١٩٩٦

يعد هذا البرنامج بمثابة الوثيقة التى تقدمت بها السلطة الوطنية الفلسطينية الى الدول المانحة فى مؤتمر المساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطينى القائم عل مبادىء الاقتصاد الحر وتشجيع الاستثمارات العربية والدولية والتوجه نحو التصدير مع إعطاء القطاع الخاص دورا فى قيادة عملية التنمية الاقتصادية وقد تضمن هذا البرنامج مشروعات بقيمة ٥٥٠ مليون دولار.

* د.وحيد محمد مهدى عامر- مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية أكاديمية القاهرة الجديدة .

٢- برنامج الاستثمار الثانى عام ١٩٩٧

يتمثل هذا البرنامج فى الوثيقة الفلسطينية المقدمة للدول المانحة فى مؤتمر المجموعة الاستثمارية لمساعدة الشعب الفلسطينى والذى عقد فى باريس فى نوفمبر ١٩٩٦ . وقد تضمنت برنامجا استثماريا لعام ١٩٩٧ بقائمة مشروعات بقيمة ٨٤٥ مليون دولار وزعت على مشروعات البنية الاساسية وقطاعات الانتاج وبناء المؤسسات.

٣- خطة التنمية الاقتصادية ١٩٩٨-٢٠٠٠

بنيت هذه الخطة بهدف التغلب على نقاط الضعف التى ظهرت فى البرامج الاستثمارية السابقة. وقد تميزت هذه الخطة ببعدها السياسى حيث اشرف على بناء وتنفيذ هذه الخطة لجنة وزارية مصغره بقرار من مجلس الوزراء ، مع اشراك اكبر عدد ممكن من المؤسسات الفلسطينية فى اعداد تلك الخطة.

ولم تستطع السلطة الفلسطينية تحقيق ذلك بسبب عدم جدية السلطات الإسرائيلية فى تنفيذ بنود اتفاقية أوسلو ، فضلاً عن تدنى الأداء الفلسطينى فى إدارته لعملية التنمية الاقتصادية ، وبالإضافة إلى بعض المتغيرات الخارجية ، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، فيما عرفت بانتفاضة الأقصى ، حيث ساهمت فى زيادة معاناة الشعب الفلسطينى الذى يعيش تحت ظروف الاحتلال .

موضوع البحث

يحاول البحث الحالى بالدراسة والتحليل أن يحدد الآثار الاقتصادية المتمثلة فى تدنى أداء الاقتصاد الفلسطينى نتيجة للممارسات الإسرائيلية .

أهداف البحث

يهدف البحث إلى :

أ - تقييم أداء القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية النسبية فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ ، مقارنة بأدائها خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ .

ب - محاولة تقدير الخسائر التى لحقت بالاقتصاد الفلسطينى بسبب الممارسات العسكرية

الإسرائيلية خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢ .

جـ- التعرف على القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطينى ومدى إمكانية تحرره من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلى .

فروض البحث

يقوم هذا البحث على الفرضيتين التاليتين :-

أ - لا يتأثر أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بالممارسات العسكرية الإسرائيلية رداً على انتفاضة الأقصى .

ب - الاقتصاد الفلسطينى قادر على التحرر من تبعيته شبه المطلقة للاقتصاد الإسرائيلى فور قيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

حدود البحث

أ - يتناول البحث بالدراسة والتحليل آثار الممارسات العسكرية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطينى خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢ مع مقارنة هذا الأداء بمثيله خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى التى حددتها اتفاقية أوسلو التى بعدها تبدأ مفاوضات الحل النهائى للقضية الفلسطينية .

ب - يقتصر هذا البحث على دراسة وتحليل أهم القطاعات الاقتصادية التى تساهم بما يزيد عن ٧٠ ٪ فى الناتج المحلى الإجمالى ، وهذه القطاعات هى : الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، التشييد والبناء والسياحة ، والخدمات الاجتماعية .

جـ- الاعتماد على تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للحكم على كفاءة أداء الاقتصاد الفلسطينى وهى : الناتج المحلى الإجمالى ، والعرض الكلى والطلب الكلى ، والاستهلاك العام والخاص ، والاستثمار العام والخاص ، والمالية العامة .

خطة البحث

فى ضوء اهداف وفروض وحدود البحث سيتم تناول العناصر التالية:

أ - دراسة وتحليل أداء القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية النسبية فى الناتج المحلى الإجمالى .

ب- مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطينى .

جـ - واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية .

د- النتائج والتوصيات .

أولاً : أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠

يعتبر اختلال هيكل الإنتاج من أبرز سمات الاقتصاد الفلسطينى ، ويرجع هذا الاختلال ليس فقط إلى الممارسات والقيود العسكرية (حظر تجوال ، إغلاق جزئى وكلى للمناطق الفلسطينية ، حصار المدن والقرى ، الاجتياحات العسكرية) ، التى تفرضها سلطات الاحتلال ، بل أيضاً إلى تدنى الأداء الاقتصادى للقطاعات قيد الدراسة . وفيما يلى عرضاً لأداء هذه القطاعات ، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة قيد الدراسة .

قطاع الزراعة الفلسطينى

أ - خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى مايو ١٩٩٤ - سبتمبر ٢٠٠٠

يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات تأثراً بالممارسات العسكرية الإسرائيلية ، حيث انخفضت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٢ ٪ عام ١٩٩٤ ، أى ما قيمته ٦٥٤,٥ مليون دولار إلى ٦ ٪ عام ١٩٩٩ بما قيمته ٢٩٧,٢ مليون دولار ، أى بنسبة انخفاض ٥٤,٦٪ خلال هذه الفترة[٢] . وقد يرجع هذا الانخفاض إلى ضعف الإنتاجية لأسباب عديدة أهمها :

١- السيطرة الإسرائيلية على غالبية الموارد الطبيعية خاصة الموارد المائية ، حيث تسيطر إسرائيل على ٨٠ ٪ من مصادر المياه فى قطاع غزة والضفة الغربية [٣] .

٢- تدمير الأراضى الزراعية والمحاصيل بصفة مستمرة من قبل سلطات الاحتلال .

٣- ارتفاع تكاليف مستلزمات إنتاج القطاع بسبب منع سلطات الاحتلال وصولها إلى المزارعين .

٤- عدم استقرار المنافذ التسويقية للمنتجات الزراعية الفلسطينية .

وفيما يتعلق بمؤشرات العمالة على مستوى القطاع، فقد ارتفع عدد العاملين الفلسطينيين من

٦٣,٤ ألف عامل عام ١٩٩٤ إلى حوالى ٧١ ألف عامل عام ٢٠٠٠ بما يقرب من ١٣ ٪ من إجمالى عدد العاملين داخل فلسطين [٤] . وقد تعزى هذه الزيادة فى أعداد العاملين فى القطاع إلى منع السلطات الإسرائيلية العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل ، ولما كانت العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل هى عمالة عادية ، فقد تم امتصاص جزء منها فى قطاع الزراعة.

نتيجة لما سبق تراجعت مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٦ ٪ عام ١٩٩٩، أى ما قيمته ٢٩٧,٢ مليون دولار (جدول م-٢ بالمرفق) .

ب - خلال الفترة التالية لانتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

على الرغم من الممارسات العسكرية الإسرائيلية التى جاءت رداً على اندلاع هذه الانتفاضة، إلا أن نسبة مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى قد ارتفعت إلى ١٢ ٪ عام ٢٠٠١ ثم تراجعت إلى ١٠ ٪ عام ٢٠٠٢ على التوالى (جدول م-٢ بالمرفق) ، مقارنة بنسبة ٦ ٪ عام ١٩٩٩،كما سبق عرضه . وبالدراسة والتحليل يتبين أن هذه الزيادة ليست حقيقية ، حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالى ما قيمته ١٤٦٦ ، ١٤١٠ مليون دولار عامى ٢٠٠٠، ٢٠٠١ على التوالى (جدول م-١ بالمرفق) ، مما يعنى أن هناك انخفاضا حقيقيا فى مساهمات القطاعات الأخرى فى الناتج المحلى الإجمالى خلال تلك الفترة ، وهذا ما تؤكده البيانات الواردة فى الجدول م-٢ بالمرفق ، حيث تشير إلى تراجع مساهمات قطاعى الصناعة والتشييد والبناء من ١٨٪ ، ١٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٨٪ ، ٥٪ عام ٢٠٠٢ على التوالى . فى حين ظلت نسبة عدد العاملين فى القطاع إلى إجمالى عدد العاملين فى فلسطين ثابتة تقريباً على الرغم من انخفاضها من ٦١,٥ ألف عامل بما يقرب من ١٣ ٪ عام ١٩٩٩ إلى حوالى ٢٥,٨ ألف عامل عام ٢٠٠٢ بما يقرب من ١٢ ٪ من إجمالى العاملين داخل فلسطين (جدول م-٣ بالمرفق) .

ويتضح مما سبق انخفاض الطلب على العمالة الزراعية ، وقد يرجع ذلك إلى الممارسات العسكرية الإسرائيلية التى تهدف إلى تجريف مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية الفلسطينية .

ونتيجة لاستمرار الممارسات والقيود الإسرائيلية خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢ فقد انخفض الناتج الزراعى الفلسطينى بنسبة ٧٠ ٪ مقارنة بالناتج فى الفترة ما قبل الانتفاضة[٥]، ويبين الجدول رقم (١) التقديرات الإجمالية لخسائر هذا القطاع خلال الفترة .

جدول (١)

التقدير الإجمالى لحجم الخسائر فى القطاع الزراعى الفلسطينى

بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

مليون دولار

البيان	٪	القيمة
الناتج المحلى الإجمالى المقدر خلال هذه الفترة		٥٥٨٨
مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى	٦٪	٣٣٥
الخسائر التى لحقت بالقطاع بسبب الممارسات العسكرية (خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٠إلى سبتمبر ٢٠٠١)	٧٠٪	٢٣٥
إجمالى الخسائر المقدرة للقطاع بسبب الممارسات العسكرية (خلال ٢٧ شهراً)	-	٥٢٨

المصدر : بتصرف من الباحث اعتماداً على :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، للسنوات (١٩٩٩-٢٠٠٣) .

Palestinian Union of Chambers of Commerce and Agriculture Economic Monitors, 2000 - 2001, Passim.

Ministry of Finance, Report on Losses, Jan 15, 2003, P. 6.

يتضح من الجدول (١) ما يلى :

١- بلغ الناتج المحلى الإجمالى المقدر خلال الفترة ٥٥٨٨ مليون دولار[٦] بمعدل نمو سنوى مقدر ١٢,٨ ٪ (جدول م-١ بالمرفق) ، بناء على الناتج المحلى الإجمالى الفعلى عام ١٩٩٩ (قبل الانتفاضة) والذى بلغ ٤٩٥٤ مليون دولار .

٢- بلغت مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ما يقرب من٣٣٥ مليون دولار أى ما نسبته ٦ ٪ .

٣- قدرت الخسائر التى لحقت بالقطاع خلال تلك الفترة بمبلغ ٥٢٨ مليون دولار .

٤- ترجع هذه الخسائر إلى الممارسات العسكرية الإسرائيلية المختلفة والتى استمرت طوال هذه الفترة .

من العرض السابق يتبين الآتى :

١- تدنى أداء القطاع الزراعى الفلسطينى بسبب كونه قطاعاً تقليدياً يتصف بضعف بنيته الأساسية وبدائية الأدوات المستخدمة بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية .

٢- على الرغم من تمتع الزراعة الفلسطينية بمزايا نسبية فى محصولى الزيتون والموالح [٧] ، إلا أن السلطة الفلسطينية لم تستطع استغلال هذه المزايا ، مما أفقدها أسواقها الخارجية ، الأمر الذى انعكس فى صورة تزايد العجز فى ميزانها التجارى ، كما سيتضح فى جزء تال من هذا البحث .

٣- تكدس العمالة فى القطاع الزراعى بسبب منع سلطات الاحتلال السماح للعمالة الفلسطينية من الوصول إلى محال أعمالهم داخل إسرائيل ، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل الزراعى ، ومن ثم ظهور البطالة المقنعة وتراجع مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى.

قطاع الصناعة الفلسطينى

أ - خلال المرحلة الانتقالية مايو ١٩٩٤ - سبتمبر ٢٠٠٠

على الرغم من الجهود التى وجهتها السلطة الفلسطينية لتنمية وتطوير هذا القطاع ليصبح قاعدة إنتاجية وطيدة تستند عليها العملية التنموية فى فلسطين ، إلا أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح . فقد عانى القطاع من انخفاض متتال فى نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٢ ٪ عام ١٩٩٥ بما قيمته حوالى ٧٧١ مليون دولار إلى ١٨ ٪ عام ١٩٩٩ بما قيمته حوالى ٨٢٤ مليون دولار [٨] . وقد صاحب هذا الانخفاض تزايد فى حجم العاملين فى القطاع من حوالى ٥٧ ألف عامل بما يمثل ١٧ ٪ من إجمالى العاملين داخل فلسطين عام ١٩٩٥ إلى ٨١,٧ ألف عامل بما يمثل ١٥ ٪ من إجمالى العاملين داخل فلسطين عام ٢٠٠٠ (جدول م-٣ بالمرفق) . وقد تعزى هذه الزيادة العددية فى العمالة فى هذا القطاع إلى إنشاء العديد من الورش والعديد من المشروعات متناهية الصغر التى تستوعب فى مجموعها عدداً كبيراً من العمال .

من العرض السابق يتضح لنا أن القطاع الصناعى الفلسطينى قطاع تقليدى يغلب عليه الطابع الحرفى ، فنحو ٩٠ ٪ من إجمالى الوحدات الصناعية عبارة عن مشروعات متناهية الصغر توظف خمسة عمال فى المتوسط ، ولا تزيد نسبة الشركات العامة المساهمة التى تستخدم ٥٠ عاملا فأكثر

عن ٢,٥ ٪ ، كما أن أغلب الصناعات الفلسطينية خفيفة وذات طبيعة استهلاكية [٩]. ويعتمد النشاط الصناعى الفلسطينى فى الحصول على مستلزمات إنتاجه ، وفى تصريف منتجاته على القطاع الصناعى الإسرائيلى . ومن ناحية أخرى فإن مخرجات هذا القطاع هى سلع منتجة لحساب مؤسسات إسرائيلية على أساس التعاقد من الباطن [١٠].

وتتعرض الصناعات الفلسطينية لمنافسة غير متكافئة من الصناعات الإسرائيلية فى ظل غياب سياسات اقتصادية ترعى هذا القطاع حتى يحقق هدف السلطة فى زيادة عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ندرة المستلزمات الصناعية ، وعدم وجود آليات ومجالات مناسبة للتسويق ، مع غياب المؤسسات المالية ، وهى أمور تمنعها سلطات الاحتلال الإسرائيلى . ويضاف إلى كل ما سبق ضعف البنية الأساسية وغياب مناخ الاستثمار الملائم . الأمر الذى يعنى عدم إمكانية قيادة القطاع للعملية التنموية الفلسطينية .

ب - خلال المرحلة التالية لاندلاع انتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

تعرض القطاع الصناعى لممارسات عسكرية إسرائيلية عنيفة ، حيث هدفت سلطات الاحتلال إلى تدمير الورش الصناعية التى يقوم على أساسها القطاع الصناعى (تمثل نحو ٩٠ ٪ من الوحدات الصناعية الفلسطينية) بالإضافة إلى اتخاذ سلطات الاحتلال إجراءات الإغلاق والحصار للمناطق الفلسطينية . ونتيجة لهذه الممارسات تراجعت نسبة مساهمة القطاع بشكل حاد من ١٨ ٪ عام ١٩٩٩ بما قيمته ٨٢٤,٢ مليون دولار ، إلى ٧ ٪ عام ٢٠٠٢ بما يمثل قيمته ٩٨,٧ مليون دولار وبنسبة انخفاض بلغت نحو ٨٨ ٪ (جدول م-٢ بالمرفق) . وبالنسبة لعدد العاملين فقد انخفضت من حوالى ٧٥,٧ ألف عامل عام ١٩٩٩ (بما يمثل ١٦ ٪ من إجمالى العاملين فى فلسطين) إلى حوالى ١٠,٧ ألف عامل عام ٢٠٠٢ (بما يمثل ٥ ٪ من إجمالى العاملين فى فلسطين) بنسبة انخفاض بلغت ٨٥,٩ ٪ للفترة نفسها (جدول م-٣ بالمرفق) ، وقد تعزى هذه التراجعات إلى العديد من الأسباب نذكر منها :

١- توقف نحو ٦٠ ٪ من الوحدات الصناعية عن الإنتاج (حيث تم تدمير ٥٠ ٪ من هذه الوحدات تدميرا كاملا ، بينما دمرت باقى الوحدات تدميرا جزئيا) [١١].

٢- تعنت السلطات الإسرائيلية فى عدم دخول مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل الوحدات

الصناعية التى لم تدمر بعد .

٣- منع السلطات الإسرائيلية الصادرات الفلسطينية من النفاذ إلى الأسواق الخارجية .

٤- منع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى محال عملهم بسبب الإجراءات الإسرائيلية . ومن ناحية أخرى لم يحصل غالبية العمال على أجورهم ، والبعض الآخر قد خفضت أجورهم بشكل كبير[١٢].

وفى دراسة أجراها بنك المعلومات الدولى قدرت نسبة انخفاض الإنتاج الصناعى الفلسطينى خلال هذه الفترة بحوالى ٦٥ ٪ ، حيث تراجعت نسبة مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٧ ٪ عام ٢٠٠٢ وكان مخططا الوصول بها إلى نسبة مساهمة ٢٢ ٪ خلال نفس العام [١٣]. ويبين الجدول (٢) تقديراً لحجم الخسائر التى لحقت بالقطاع الصناعى خلال هذه الفترة .

جدول (٢)

التقدير الإجمالى لحجم الخسائر بالقطاع الصناعى الفلسطينى

بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

مليون دولار

البيان	٪	القيمة
الناتج المحلى الإجمالى المقدر خلال هذه الفترة		٥٥٨٨
مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى	١٨٪	١٠٠٦
الخسائر التى لحقت بالقطاع بسبب الممارسات العسكرية (خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٠ إلى سبتمبر ٢٠٠١)	٦٥٪	٦٥٤
إجمالى الخسائر المقدرة للقطاع بسبب الممارسات العسكرية (خلال ٢٧ شهراً)	-	١٤٧٢

المصدر : بتصرف من الباحث اعتماداً على :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، للسنوات (١٩٩٩-٢٠٠٣) .

Ministry of Industry, Report on Losses, Jan 15, 2003, P. 78.

يتضح من الجدول (٢) ما يلى :

١- بلغت مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى خلال تلك الفترة ما يقرب من ١٠٠٦ مليون دولار ، أى ما نسبته ١٨ ٪ .

٢- قدرت الخسائر التى لحقت بالقطاع خلال تلك الفترة بمبلغ ١٤٧٢ مليون دولار .

من العرض السابق يتبين الآتى :

١- استناد قطاع الصناعة الفلسطينى إلى قاعدة إنتاجية ضعيفة قوامها مشروعات فى غالبيتها صغيرة ومتناهية الصغر .

٢- تبعية القطاع تبعية شبه مطلقة لقطاع الصناعة الإسرائيلى .

٣- اعتماد القطاع فى الحصول على مدخلاته وتصريف مخرجاته على السلطات الإسرائيلية .

ويفهم مما سبق أن القطاع الصناعى الفلسطينى قد نشأ ضعيفاً، لا يرقى إلى قطاع صناعى بالمعنى المعروف ،فما يوجد ليس إلا بعض الصناعات الصغيرة والورش التابعة لقطاع الصناعة الإسرائيلى .

٣- قطاع التجارة الفلسطينى

أ - خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى مايو ١٩٩٤ - سبتمبر ٢٠٠٠

شهدت هذه الفترة ارتفاعات طفيفة فى الصادرات الفلسطينية مقابل ارتفاعات أكبر فى الواردات ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ٥٢٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ بما يمثل ١٣,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ما قيمته ٨٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٩، بما يمثل نحو١٧,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وبالنسبة للواردات ، فقد زادت من ما قيمته ٢٣٩٥ مليون دولار بما يمثل ٨٠,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٤ إلى ما قيمته ٣٦٤٨ مليون دولار بما يمثل نحو ٧٣,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٩ (جدول م-٤ بالمرفق) .

ويعكس الوضع السابق الاعتماد المفرط للاقتصاد الفلسطينى على الواردات أمام ضعف أداء الجهاز الإنتاجى خلال هذه المرحلة . ونتيجة لاتساع الفجوة بين الصادرات والواردات ، زاد العجز فى الميزان التجارى الفلسطينى بمعدلات تراكمية من ١٨٦٩ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٢٧٦٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ بنسبة ارتفاع ٤٨,١ ٪ . ومن ناحية أخرى لم تساهم المنح والمعونات الأجنبية

بشكل مؤثر فى التخفيف من حدة العجز فى الميزان التجارى الفلسطينى ، بسبب انخفاض حجم المنح والمعونات المقدمة للسلطة الوطنية من ١٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ (٧٪ من قيمة العجز) إلى ٥٨,١ مليون دولار عام ١٩٩٩ (٢,١ ٪ من قيمة العجز)، وإن كانت هذه المنح قد زادت عام ١٩٩٧، مقارنة بعام ١٩٩٦، إلا أنها عاودت انخفاضها الحاد فى عام ١٩٩٨ (جدول م-٤ بالمرفق).

ب - خلال الفترة التالية لانتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

تراجعت الصادرات الفلسطينية خلال هذه المرحلة من ٨٥٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٠٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض ٨٧,٧ ٪ بينما تراجعت الواردات خلال نفس الفترة من ٣٤٩٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٠٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض ٧١,٢ ٪، بما يظهر انخفاضاً فى عجز الميزان التجارى إلى ٩٠٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مقابل عجز قدره ٢٦٣٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ (جدول م-٤ بالمرفق) . وبطبيعة الحال فهذا التحسن فى الميزان التجارى غير حقيقى ، حيث قد يعزى إلى سياسات الإغلاق والحصار للمدن والمناطق الفلسطينية, وليس إلى سياسات اقتصادية فلسطينية . خاصة أن إسرائيل تتحكم فيما نسبته ٩٥ ٪ من التجارة الخارجية الفلسطينية [١٤].

وبالنسبة للتجارة الداخلية ، فقد سجلت العمليات التجارية بين الشركات الوطنية فى كل من الضفة والقطاع عام ٢٠٠١ انخفاضاً حاداً بلغ ٨٧ ٪ من إجمالى العمليات التجارية المسجلة قبل اندلاع الانتفاضة [١٥] . أما بالنسبة للعمليات التجارية داخل الضفة الغربية ، فقد سجلت تراجعاً بلغ ٦٧ ٪ فى الربع الأول من عام ٢٠٠١ مقارنة بما كان الوضع عليه خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ [١٦]. وقد ساهم قطاع التجارة الفلسطينى بنحو ١٣,٦ فى المتوسط سنويا فى الناتج المحلى الاجمالى خلال تلك الفترة [١٧].

ونتيجة للممارسات العسكرية الإسرائيلية ضد المدن والمناطق الفلسطينية ، فقد تكبد قطاع التجارة الفلسطينى خسائر فادحة قدرت بحوالى ٦٠ ٪ من مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى [١٨] . ويبين الجدول (٣) تقديراً لحجم الخسائر التى لحقت بهذا القطاع خلال هذه الفترة.

جدول (٣)

التقدير الإجمالى لحجم الخسائر التى لحقت بقطاع التجارة الفلسطينى

بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

مليون دولار

البيان	٪	القيمة
الناتج المحلى الإجمالى المقدر خلال هذه الفترة		٥٥٨٨
مساهمة قطاع التجارة الفلسطينى فى الناتج المحلى الإجمالى	٪١٣,٦	٧٦٠
الخسائر التى لحقت بالقطاع بسبب الممارسات العسكرية (خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٠ إلى سبتمبر ٢٠٠١)	٪٦٠	٤٥٦
إجمالى الخسائر المقدرة للقطاع بسبب الممارسات العسكرية(خلال ٢٧ شهراً)	-	١٠٢٦

المصدر : بتصرف من الباحث اعتماداً على :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، للسنوات (١٩٩٩-٢٠٠٣) .

- PEDCAR, People Under Siege, Op Cit, P.8.
- Ministry of Finance, Report on Losses, Jan 15, 2003, P. 78.

يتضح من الجدول (٣) ما يلى :

١- بلغت مساهمة قطاع التجارة فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة حوالى ٧٦٠ مليون دولار ، أى ما نسبته ١٣,٦ ٪ .

٢- قدرت الخسائر التى لحقت بالقطاع خلال الفترة بما قيمته ١٠٢٦ مليون دولار .

٣- ترجع هذه الخسائر إلى الممارسات العسكرية الإسرائيلية المختلفة والتى استمرت طوال هذه الفترة .

من العرض السابق يتبين الآتى :

١- تمثل الواردات الفلسطينية نحو ٧٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، مقابل ١٩ ٪ للصادرات عام ٢٠٠٠ (جدول م-٤ بالمرفق) .

٢- الشعب الفلسطينى أصبح غير منتج بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية ، ويعيش على ما تنتجه دولة إسرائيل ،وهذا خطأ وقعت فيه السلطة الوطنية ، يصعب معالجته حتى فى الأجل الطويل.

٣- تعانى عمليات التجارة الخارجية الفلسطينية من ضعف عمليات الرصد والتسجيل، فمعظم العمليات التى تتم بين الضفة الغربية وإسرائيل لا تسجل ، حيث لا توجد محطات جمركية على الحدود بينهما ، بعكس الوضع مع قطاع غزة [١٩] .

يفهم مما سبق أن البيانات الخاصة بالتجارة الفلسطينية والتى تعتمد عليها مختلف الجهات صادرة عن المكتب الإسرائيلى للإحصاءات وبالتالى فإن البيانات التى تتعامل معها تغطى التجارة الخارجية مع إسرائيل دون بقية العالم . وكما سبق أن بينا فإن حجم التجارة الفلسطينية مع إسرائيل تمثل ٩٥ ٪ من إجمالى التجارة الخارجية . ومما هو جدير بالذكر ان حصة مهمة من الواردات الفلسطينية تنشأ فى الأصل من دول أخرى، فيما تعرف بالواردات غير المباشرة [٢٠] . وما سبق يشير إلى أن قطاع التجارة الفلسطينى ليس إلا قطاعاً تابعاً لقطاع التجارة الإسرائيلى الذى يتحكم فى نحو ٩٥ ٪ من النشاط التجارى الفلسطينى . ومن ناحية أخرى فإن النسبة الباقية تخضع هى الأخرى لقيود إسرائيلية صارمة . فقد عمدت إسرائيل إلى تقليص حجم التجارة الخارجية مع دول الجوار (مصر ، الأردن) ، حيث انخفض حجم التجارة معهما لأقل من٢٪ عام ٢٠٠٠ ، مقارنة بنحو ١٧ ٪ عام ١٩٩٨ [٢١] .

٤- قطاع التشييد والبناء الفلسطينى

أ - خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى مايو ١٩٩٤ - سبتمبر ٢٠٠٠

حقق قطاع التشييد والبناء الفلسطينى مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى قدرت بنحو ١٨ ٪ عام ١٩٩٤ بما يمثل حوالى ٥٣٥,٥ مليون دولار، ارتفعت إلى ٧٨٦,٥ مليون دولار ، بما يمثل نحو ٢٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٥ [٢٢] ، وقد تعزى هذه الزيادة إلى الطلب المتزايد على المساكن بسبب التفاؤل الذى شعر به الشعب الفلسطينى بعد تولى سلطته الوطنية السيطرة على بعض الأراضى الفلسطينية المحتلة فى مايو ١٩٩٤ (بداية المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى) . ومن ناحية أخرى كان من الطبيعى أن تزيد السلطة الفلسطينية استثماراتها فى مجال الإسكان بهدف إيواء أسر

الجهاز الإدارى ، حيث قدر طلب السلطة على الإسكان الإدارى بحوالى ١٥٠ ألف وحدة سكنية [٢٣]، بالإضافة إلى إسكان الأسر الفلسطينية التى قررت العودة إلى الوطن المنتظر إعلانه . ويتتبع سلوك نشاط هذا القطاع بعد عام ١٩٩٥ ، نجده قد هدأ نسبياً وبصورة تدريجية ، حيث تراجعت مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ١٢ ٪ عام ١٩٩٩ (جدول م-٢ المرفق) . وقد يعزى هذا التراجع التدريجى فى نشاط القطاع إلى عدة أسباب لعل من أهمها :

١- الهدوء النسبى لحركة البناء السكنى، بعد تحقيق إشباع نسبى لحاجة الطلب على المساكن خلال هذه المرحلة .

٢-تعثر عملية السلام بدءاً من عام ١٩٩٨ ، مما أثر سلبياً على الاستثمارات فى هذا القطاع .

٣- تحكم سلطات الاحتلال فى المدخلات الأساسية لنشاط القطاع .

٤- انخفاض أسعار الوحدات السكنية والذى قدرته إحدى الدراسات بنحو ٥٠ ٪ من قيمتها مما أدى إلى عزوف شركات المقاولات عن الاستثمار فى هذا القطاع [٢٤].

ب - خلال المرحلة التالية لاندلاع انتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

لما كانت أعمال هذا القطاع أساس تنمية قطاعات المجتمع الفلسطينى ، فقد أصبح هذا القطاع القاسم المشترك فى عملية التنمية الاقتصادية فى فلسطين . وقد رصدت أعمال هذا القطاع كأهداف حيوية للآلة العسكرية لقوات الاحتلال ، ومن ثم تعرض لخسائر فادحة ، أعجزته عن القيام بإعمار ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية ، التى تحرص على تدمير المنشآت والمبانى فى مختلف المناطق الفلسطينية ليس لإرهاب الفلسطينيين فقط، بل أيضاً لتجنب القتال فى المناطق المبنية والمأهولة ، والذى يعد من أصعب أنواع القتال .

وعلى الرغم من محاولات قوات الاحتلال المستمرة لوقف نشاط هذا القطاع ، إلا أن شركات المقاولات استمرت فى العمل مستخدمة ما لديها من مخزون مواد البناء ، الأمر الذى أدى إلى المحافظة على مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى عند نسبة ١٢ ٪ عام ٢٠٠٠ ، أى ما قيمته ٥٤٩,٥ مليون دولار ، ثم انخفضت إلى ٥ ٪ عام ٢٠٠٢ أى ما قيمته ٧٠,٥ مليون دولار، كما هو موضح (جدول م-٢ بالمرفق) . وقد يرجع هذا الانخفاض الحاد فى مساهمة القطاع فى الناتج

المحلى الإجمالى إلى انتهاء ما لدى هذه الشركات من مخزون ، بالإضافة إلى منع سلطات الاحتلال دخول مستلزمات إنتاج القطاع . ومن ناحية أخرى تراجعت أعداد العاملين فى القطاع من ١٠٤,١ ألف عامل عام ١٩٩٩ ، بما يمثل ٢٢ ٪ من إجمالى القوى العاملة داخل فلسطين إلى ٨,٦ ألف عامل (٤ ٪ من إجمالى العاملين داخل فلسطين) عام ٢٠٠٢ ، (جدول م-٣ بالمرفق) . وقد يعزى هذا التدهور إلى هروب المستثمرين من الاستثمار فى القطاع المستهدف من قبل سلطات الاحتلال، وإلى توقف الحركة السياحية بشكل تام. وقد قدرت نسبة الخسائر التى لحقت بهذا القطاع خلال هذه الفترة بحوالى ٦٥ ٪ فى المتوسط سنوياً [٢٥]. ويبين الجدول (٤) تقديراً لحجم الخسائر التى لحقت بقطاع التشييد والبناء خلال هذه الفترة .

جدول (٤)

التقدير لإجمالى الخسائر التى لحقت بقطاع التشييد والبناء الفلسطينى

بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

مليون دولار

البيان	٪	القيمة
الناتج المحلى الإجمالى المقدر خلال هذه الفترة		٥٥٨٨
مساهمة قطاع التشييد والبناء فى الناتج المحلى الإجمالى	١٢٪	٦٧١
الخسائر التى لحقت بالقطاع بسبب الممارسات العسكرية (خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٠ إلى سبتمبر ٢٠٠١)	٦٥٪	٤٣٦
إجمالى الخسائر المقدرة للقطاع بسبب الممارسات العسكرية(خلال ٢٧ شهراً)	-	٩٨١

المصدر :

بتصرف من الباحث اعتماداً على :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، إصدارات مختلفة

- البنك الدولى ، تقرير البنك حول أثر الانتفاضة . مكتب الضفة الغربية والقطاع ، نيسان - حزيران ، ٢٠٠٣ ، ص ٦.

يتضح من الجدول (٤) ما يلى :

١- بلغت مساهمة قطاع التشييد والبناء خلال الفترة حوالى ٦٧١ مليون دولار ، أى ما نسبته ١٢ ٪ فى الناتج المحلى الإجمالى المقدر .

٢- قدرت الخسائر التى لحقت بالقطاع خلال الفترة بما قيمته ٩٨١ مليون دولار .

من العرض السابق يتبين الآتى :

١- قطاع التشييد والبناء هو أكثر القطاعات الفلسطينية استهدافا من قبل القوات الإسرائيلية بسبب أهميته فى العملية التنموية .

٢- أن استهداف هذا القطاع من قبل القوات الإسرائيلية لم يبدأ بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، بل بدأ منذ الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية فى يونيو ١٩٦٧ .

٣- زادت حدة العمليات التدميرية لأنشطة هذا القطاع بعد اندلاع الانتفاضة .

٤- يعتبر استهداف أعمال هذا القطاع بمثابة وسيلة ضغط من أجل استسلام الفلسطينيين وإيقاف انتفاضة الأقصى .

٥- قطاع الخدمات الفلسطينى

أ - خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى مايو ١٩٩٤ - سبتمبر ٢٠٠٠

يعتبر الاقتصاد الفلسطينى اقتصاداً خدمياً نظراً لارتفاع إسهام هذا القطاع فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى والتى تراوحت نسبته بين ٥٢ ٪ عام ١٩٩٤ (بداية المرحلة الانتقالية) و ٦٤ ٪ عام ٢٠٠٠ [٢٦] . كما استوعب هذا القطاع حوالى ٥٣ ٪ من حجم العمالة الفلسطينية خلال هذه الفترة [٢٧]. ويشمل هذا القطاع (باستثناء التجارة الخارجية) كلا من خدمات السياحة والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم وخدمات البلديات والمحليات والطاقة والوقود والمياه والكهرباء والإعلام والبيئة والخدمات السيادية للسلطة من أمن وقضاء والمنافذ والحدود والمعابر والموانئ، والمطارات والصرف الصحى والزراعى والترع والجسور والكبارى ، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والخدمات المصرفية ... إلخ .

ويشكل قطاع السياحة والفنادق أهمية نسبية كبيرة فى قطاع الخدمات ، حيث تعول عليه

السلطة فى إحداث إصلاحات هيكلية للاقتصاد الفلسطينى ، بالإضافة إلى حفز الاستثمارات وإحداث آثار تنموية مضاعفة . وتتناسب التدفقات السياحية تناسباً طردياً مع حالة الأمن والاستقرار فى المنطقة ، وهذا مفتقد فى ظل الاحتلال الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ ، وليس فقط منذ بدء الممارسات الإسرائيلية عقب اندلاع انتفاضة الأقصى . ومما يؤكد هذا أن نسبة إشغال الفنادق الفلسطينية خلال هذه المرحلة لم تتعد نسبة ٣٠ ٪ من الطاقة الفندقية الفلسطينية ، مما أدى إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين فى قطاع السياحة [٢٨].

وقد تعرض هذا القطاع إلى خسائر كبيرة من جراء الممارسات العسكرية الإسرائيلية . فقد واجه قطاع النقل والمواصلات مختلف أنواع التعنت الإسرائيلى بدءاً من منع دخول الناقلات والسيارات الفلسطينية إلى داخل إسرائيل ، إلى اتباع سياسة النقل المتقطع باستخدام أكثر من سيارة تتبدل عند مختلف نقاط التفتيش بكل ما يترتب على ذلك من زيادة فى التكاليف وإهدار للموارد وصولاً إلى الآثار التدميرية المتمثلة فى حفر وتجريف الطرق وغلق المعابر . وما انطبق على قطاعى السياحة والمواصلات ، انطبق على قطاعات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه ... الخ.

ونظراً لكثرة عدد القطاعات الفرعية المكونة لقطاع الخدمات الفلسطينى ، سوف نقصر دراستنا فى الجزء التالى على أداء كل من قطاع السياحة ، وقطاع الخدمات الاجتماعية والتى تبلغ مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى ١١٪ ، ٢٣٪ على الترتيب فى المتوسط سنوياً [٢٩] .

ب - خلال المرحلة التالية لانتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

على الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية لإسهام قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى من ٦٤٪ عام ١٩٩٩ إلى ٧٨ ٪ عام ٢٠٠٢ ، (جدول م- ٢ بالمرفق) ، مع ارتفاع الأهمية النسبية لقوة العمل فى هذا القطاع من ٤٩ ٪ عام ١٩٩٩ ، إلى ٧٩ ٪ عام ٢٠٠٢ (جدول م- ٣ بالمرفق)، إلا أن هذا الارتفاع لا يعكس تحسنا فى الأداء ، وإنما هو نتيجة لانخفاض الأهمية النسبية لإسهام القطاعات الأخرى، حيث انخفضت إسهامات قطاعات الصناعة والتشييد والبناء من ١٨ ٪ ، ١٢٪ عام ١٩٩٩ إلى ٧٪ ، ٥٪ عام ٢٠٠٢ ، على التوالى (جدول م- ٢ بالمرفق) . وبالنسبة للقوى العاملة فى القطاع، فقد انخفض عدد العاملين من حوالى ٢٣١,٩ ألف عامل عام ١٩٩٩ ، بما يمثل ٤٩ ٪ من إجمالى العاملين الفلسطينيين داخل الأراضى الفلسطينية ، إلى حوالى ١٦٩,٨ ألف

عامل عام ٢٠٠٢ ، بما يمثل ٧٩ ٪ من إجمالى العاملين فى فلسطين وبنسبة انخفاض بلغت ٢٦,٨ ٪ خلال هذه الفترة (جدول م- ٣ بالمرفق) . ومن الملاحظ أن نسبة الانخفاض فى عدد العاملين فى القطاع أقل من نسبة انخفاض مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى . وقد يعزى هذا إلى اتجاه السلطة الفلسطينية للاحتفاظ بأكبر عدد من العاملين، تسمح به إمكانياتها المالية للتخفيف من حدة البطالة التى وصلت إلى ٧٧٪ ، ٨٠,٧٪ لعامى ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالى (جدول م- ٧ بالمرفق). وفيما يلى دراسة موجزة لأداء القطاعات السابق اختيارها ، بعد اندلاع انتفاضة الأقصى .

(١) أداء قطاع السياحة الفلسطينى خلال المرحلة التالية لانتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

يعتبر قطاع السياحة من أهم مصادر العملات الأجنبية للسلطة الوطنية الفلسطينية . فقد ساهم بنحو ١١ ٪ فى الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط سنوياً، كما سبق وأن أشرنا . وتحقيق هذا القطاع لحصيلته من العملات الأجنبية مرتهن بضرورة توافر الجو الآمن والسلام فى المنطقة .

ونتيجة للممارسات العسكرية الإسرائيلية الموجهة ضد مختلف المناطق والمدن والقرى الفلسطينية ، بالإضافة إلى عمليات الاجتياح المسلح لكل الأراضى الفلسطينية ، تعرضت المنشآت السياحية والبنية الأساسية لهذا القطاع إلى التدمير بكل صوره الكلية والجزئية ، بالإضافة إلى توقف غالبية الأنشطة السياحية . وقد قدرت نسبة الخسائر التى لحقت بهذا القطاع نتيجة للإجراءات والممارسات العسكرية السابقة بحوالى ٩٠ ٪ من حجم النشاط السياحى قبل اندلاع الانتفاضة فى سبتمبر ٢٠٠٠ . [٣٠] وقد لحقت هذه الخسائر بمشروع السياحة الدينية ، والذى كان مزمعا إقامته فى بيت لحم ، حيث ألغى المشروع نهائياً [٣١] . ومن ناحية أخرى ،وجهت سلطات الاحتلال آلتها العسكرية إلى الأماكن المقدسة بطريقة مباشرة متمثلة فى أعمال الحفر أسفل هذه الأماكن خاصة المسجد الأقصى بهدف تعريضها للانهيار ، بالإضافة إلى محاولاتها المتتالية لتغيير الطبيعة الإسلامية لجامع إبراهيم لتحقيق رغبتها فى إصباغه بالشكل العبرى ، مما قد يؤدى فى التحليل النهائى إلى تدمير مقدساتنا ، ومن ثم القضاء التام على السياحة الدينية فى فلسطين والقضاء على أهم مصادر السلطة من العملات الأجنبية ، ويبين الجدول (٥) تقديراً لحجم الخسائر التى لحقت بقطاع السياحة خلال هذه الفترة .

يتضح من دراسة الجدول (٥) ما يلى :

جدول (٥)

التقدير الإجمالى لحجم الخسائر التى لحقت بقطاع السياحة الفلسطينى

بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

مليون دولار

البيان	٪	القيمة
الناتج المحلى الإجمالى المقدر خلال هذه الفترة		٥٥٨٨
مساهمة القطاع السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى	١١٪	٦١٥
الخسائر التى لحقت بالقطاع بسبب الممارسات العسكرية (خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٠ إلى سبتمبر ٢٠٠١)	٩٠٪	٥٥٣
إجمالى الخسائر المقدرة للقطاع بسبب الممارسات العسكرية(خلال ٢٧ شهرا)	-	١٢٤٤

المصدر : بتصرف من الباحث اعتماداً على :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، للسنوات (١٩٩٩-٢٠٠٣) .

- Ministry of Finance, O P, Cit : Passim .

١-بلغت مساهمة قطاع السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ٦١٥ مليون دولار ، أى ما نسبته ١١ ٪ .

٢- قدرت الخسائر التى لحقت بالقطاع خلال الفترة ما قيمته ١٢٤٤ مليون دولار .

بدراسة أداء قطاع السياحة الفلسطينى نجد أنه يتمتع بمزايا نسبية وتنافسية فى مجال المواقع والآثار السياحية خاصة الدينية منها . ولما كان تطور وازدهار هذه الصناعة مرتهنا بالأوضاع الأمنية والاستقرارية فى المنطقة ، أصبح الاهتمام بهذا القطاع ضرورة مؤجلة لحين تسوية هذا الصراع وتوفير البيئة المستقرة ، وتركيز الجهود فى المرحلة الحالية على صيانة الاستثمارات القائمة وحمايتها وتعزيز بقائها وصمودها وزيادة إنتاجيتها ، ومحاولة تعظيم عوائدها إن أمكن . ويمكن القول إن سلطات الاحتلال نجحت فى تجميد نشاط هذا القطاع ، وتحاول تدمير السياحة الدينية (غير اليهودية) . وتبدو خطورة هذه الممارسات الإسرائيلية فى رغبتها الأكيدة فى تدمير هذا المصدر الحيوى للعملات الأجنبية للسلطة الفلسطينية خاصة فى هذه الظروف ، من خلال تهويد كل ما يمكن تهويده من الأراضى

الفلسطينية .

(٢) أداء قطاع الخدمات الاجتماعية الفلسطينى خلال المرحلة التالية لانتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

اتسم الاقتصاد الفلسطينى خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى بتغليب المجال الخدمى فى توليد الناتج المحلى الإجمالى الفلسطينى . فقد قدرت مساهمة القطاع خلال هذه الفترة بنحو ٢٣ ٪ فى الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط سنوياً ، ونتيجة للممارسات العسكرية الإسرائيلية بعد انتفاضة الأقصى انخفضت هذه النسبة إلى ١٥ ٪ [٣٢]. وقد قدرت الخسائر التى لحقت بقطاع الخدمات الاجتماعية خلال هذه الفترة بحوالى ٨٦٨ مليون دولار حيث انخفض نشاط القطاع بحوالى ٣٠٪ [٣٣]، كما يوضحة جدول (٦).

أما عن حجم العاملين فى قطاع الخدمات فقد انخفض من ٢٧٢ ألف عامل عام ٢٠٠٠

جدول (٦)

التقدير الإجمالى لحجم الخسائر التى لحقت بقطاع الخدمات الاجتماعية الفلسطينى بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

مليون دولار

البيان	٪	القيمة
الناتج المحلى الإجمالى المقدر خلال هذه الفترة		٥٥٨٨
مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى	٢٣٪	١٢٨٥
الخسائر التى لحقت بالقطاع بسبب الممارسات العسكرية (خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٠ إلى سبتمبر ٢٠٠١)	٣٠٪	٣٨٦
إجمالى الخسائر المقدرة للقطاع بسبب الممارسات العسكرية(خلال ٢٧ شهراً)		٨٦٨

المصدر : بتصرف من الباحث اعتماداًعلى :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، للسنوات (١٩٩٩-٢٠٠٣) .

- Ministry of Finance, O P. Cit, P.22.

(٥٠٪ من إجمالى العاملين فى فلسطين) إلى حوالى ١٣١ ألف عامل عام ٢٠٠٢ ، وإذا استبعدنا العاملين فى القطاع الحكومى والبالغ عددهم حوالى ١٢٠ ألف عامل [٣٤] ، يتضح لنا حجم الانخفاض فى عدد العاملين فى هذا القطاع حيث ينخفض إلى حوالى ١١ ألف عامل . وقد يعزى هذا الانخفاض إلى التدهور الشديد الذى شهده قطاع السياحة والقطاعات الخدمية المرتبطة به . وتدهور كل من الخدمات التعليمية والصحية ، حيث تعرضت الخدمة التعليمية إلى الممارسات العسكرية الإسرائيلية المتعمدة التى أعاقت تقديم هذه الخدمة ، وما سبق ينطبق على الخدمة الصحية، حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى حرمان المستشفيات والمراكز الصحية من الأدوات الطبية والأدوية والمهمات .... إلخ.

٦- الخسائر التى لحقت بالاقتصاد الفلسطينى بسبب تراجع المعاملات الدولية

أ - دخل العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل

تشير إحصاءات دائرة العمل الفلسطينية ، أن عدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل بلغ ١٣٩ ألف عامل عام ١٩٩٩ ، أى بنسبة ٢٢,٧ ٪ من إجمالى العاملين الفلسطينيين البالغ عددهم ٦١٢ ألف عامل [٣٥] . وقد بلغ متوسط الأجر اليومى للعامل داخل إسرائيل ١٠٠ شيكل (٢٤,٢ دولار)، مقابل متوسط أجر يومى للعامل فى الضفة الغربية ٦٥,٤ شيكل (١٥,٨دولار) ، ومتوسط أجر يومى ٤٨,١ شيكل (١١,٦ دولار) فى قطاع غزة [٣٦]. وهذا التباين فى متوسطات الأجور اليومية بين مناطق السلطة الوطنية والمناطق داخل إسرائيل قد يفسر لنا سبب تنافس العمالة الفلسطينية على العمل داخل إسرائيل . ويقدر إجمالى تحويلات العمالة الفلسطينية من داخل إسرائيل حوالى ١٠٥٠ مليون دولار فى المتوسط سنوياً . وبسبب الممارسات العسكرية ضد العمالة الفلسطينية بلغ إجمالى الخسارة فى تحويلاتهم حوالى ٨٧,٥ مليون دولار فى المتوسط شهرياً (على أساس ٢٦ يوم عمل فى الشهر) . حيث منعت سلطات الاحتلال دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل طوال الفترة قيد الدراسة (سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢) ، وبالتالى فإن إجمالى الخسارة تقدر بحوالى ٢٣٦٢,٥ مليون دولار .

ب - المنح والمساعدات الأجنبية

زادت المنح والمساعدات الأجنبية المقدمة للسلطة الفلسطينية تدريجياً خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٧ ، حيث ارتفعت من ١٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ١٣٨، ٢٤٤ ، ٢٧٠ مليون دولار فى الأعوام ٩٥ ، ٩٦ ، ١٩٩٧ على التوالى ، ثم تراجعت إلى١١٠، ٥٨,١ مليون دولار عامى١٩٩٨ ،

١٩٩٩ على التوالى ، (جدول م- ٤ بالمرفق) نتيجة لشعور الدول المانحة بعدم جدية الجانب الإسرائيلى وضعف أداء الجانب الفلسطينى وغياب الرؤية التنموية والسياسية وغياب الأهداف الواضحة لإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطينى ، حيث أدركت الدول المانحة عدم جدوى استمرار الدعم طالما بقيت العملية السلمية مجمدة . وقد زادت المعونة الخارجية إلى ٤٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ (جدول م- ٤ بالمرفق) . ونتيجة لهذا التراجع خلال المرحلة الانتقالية ، توقفت المشروعات تحت الإنشاء ، مما أدى إلى اعتماد السلطة الفلسطينية على الدين العام الذى تزايد بالفعل من صفر عام ١٩٩٤ إلى ١٦٥ ، ٢٣٢ ، ٣٤٩ ، ٥٠٠ ، ٦٠٧ ، ٨٧٠ مليون دولار فى الأعوام ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧، ٩٨ ، ١٩٩٩ ٢٠٠٠ على التوالى (جدول م- ٤ بالمرفق) ، وذلك حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من مواجهة التزاماتها المالية الدورية والتى تبلغ ٥٥ مليون دولار شهرياً كأجور ومرتبات[٣٧] .

لقد أدى مناخ انتفاضة الأقصى وما تبعها من ممارسات عسكرية إسرائيلية تجاه الشعب الفلسطينى إلى زيادة حاجة السلطة الفلسطينية إلى المزيد من المعونة الخارجية لمواجهة متطلبات المعيشة اليومية للشعب الفلسطينى وإعادة تعمير ما دمره الجيش الإسرائيلى . وتشير بعض التقارير الصادرة عن جهات دولية لحاجة الاقتصاد الفلسطينى إلى معونة خارجية تتراوح ما بين ٧-٨ مليار دولار [٣٨] ، لإعادة تنشيطه وإعمار البنية الأساسية وإيجاد فرص عمل للفلسطينيين.

ونتيجة للظروف القاسية التى يمر بها الشعب الفلسطينى ، زادت المعونة الخارجية لتصل إلى ٥٤٠ مليون دولار، يشكل منها الدعم العربى ٤٠٠ مليون دولار، وذلك وفقاً لقرارات مؤتمرات القمة العربية ، بما يمثل ٧٤,١ ٪ من إجمالى المعونة الخارجية عام ٢٠٠٢ ، أى أن إجمالى المعونة الخارجية الأجنبية بلغ ١٤٠ مليون دولار[٣٩] .

يتضح مما سبق أن حجم المعونة الخارجية قد بدأ فى التراجع منذ عام ١٩٩٧ ، قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، واستمر هذا التراجع حتى عام ١٩٩٩ . وباندلاع انتفاضة الأقصى وبسبب الدعم العربى للسلطة الفلسطينية ، زاد حجم المعونة الخارجية ليصل إلى ٥٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ، مقابل ٣٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ (جدول م- ٤ بالمرفق) .

٧- الخسائر الناجمة عن الأعباء الإضافية الأخرى

تعرضت السلطة الفلسطينية كقطاع حكومى لخسائر كبيرة بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية شأنها فى ذلك شأن باقى القطاعات الفلسطينية ، وتتمثل هذه الخسائر فيما احتجزته

سلطات الاحتلال من رسوم جمركية وضرائب تحصلها لصالح السلطة الفلسطينية وفقاً لاتفاقية أوسلو وتقدر حصيلة هذه الرسوم والضرائب بحوالى ٥٧ مليون دولار شهرياً خلال المرحلة الانتقالية [٤٠] . وقد قامت سلطات الاحتلال باحتجاز هذه الحصيلة منذ اندلاع الانتفاضة ، مما يعنى أن الحصيلة المحتجزة لدى سلطات الاحتلال من الرسوم الجمركية والضرائب تقدر بحوالى ١,٥٤ مليار دولار خلال هذه الفترة [٤١].

بعد العرض السابق لتحليل نواتج القطاعات الاقتصادية المختلفة وحصر الخسائر الإجمالية التى لحقت بهذه القطاعات بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين خلال الفترة قيد الدراسة والتى لا تتضمن خسائر العنصر البشرى غير القابل للتسعير ، يمكن عرض إجمالى خسائر هذه القطاعات فى الجدول (٧) .

يتضح من الجدول (٧) ما يلى :

جدول (٧)

تقدير لإجمالى الخسائر التى لحقت بالاقتصاد الفلسطينى

بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢

مليون دولار

البيان	القيمة
تقدير خسائر القطاعات الإنتاجية	٦١١٩
تقدير خسائر تحويلات الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل	٢٣٦٣
تقدير الإيرادات الفلسطينية المحتجزة لدى السلطات الإسرائيلية	١٥٤٠
تقدير الإجمالى العام لخسائر الاقتصاد الفلسطينى	١٠٠٢٢

المصدر : حسبت بواسطة الباحث اعتماداً على الجداول ١ - ٦ .

١- بلغ إجمالى خسائر القطاعات الاقتصادية مبلغاً وقدره ٦١١٩ مليون دولار ، موزعة على القطاعات كما سبق عرضه تفصيلاً .

٢- يعتبر قطاع الصناعة أكثر القطاعات الإنتاجية تضرراً بالممارسات العسكرية ، حيث بلغ إجمالى خسارته المقدرة خلال فترة الدراسة ١٤٧٢ مليون دولار ، أى بنسبة ١٤,٧ ٪ من إجمالى خسائر الاقتصاد ، يليه قطاع السياحة بإجمالى خسائر ١٢٤٤ مليون دولار ,أى بنسبة ١٢,٤ ٪ ،

يليه قطاع التجارة بإجمالى خسائر ١٠٢٦ مليون دولار ، أى بنسبة ١٠,٢ ٪ من إجمالى الخسائر المقدرة ، أما قطاع التشييد فقد بلغ إجمالى خسائره حوالى ٩٨١ مليون دولار ,أى بنسبة ٩,٨ ٪ من الإجمالى العام للخسائر المقدرة ، يلى ذلك قطاع الخدمات الاجتماعية حيث بلغت خسائره ٨٦٨ مليون دولار ، أى بنسبة ٨,٧ ٪ . ثم قطاع الزراعة بإجمالى خسائر ٥٢٨ مليون دولار بنسبة ٥,٣٪ من إجمالى الخسائر .

٣- بلغت خسائر تحويلات العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل ما قيمته ٢٣٦٣ مليون دولار أى بنسبة ٢٣,٦ ٪ من الإجمالى العام للخسائر .

٤- بلغت الإيرادات المحتجزة والتى تعتبر مفقودة إلى حد ما بسبب الممارسات الإسرائيلية حوالى ١٥٤٠ مليون دولار ، أى بنسبة ١٥,٤ ٪ من الإجمالى العام للخسائر .

وما سبق يثبت عدم صحة الفرضية القائلة " لا يتأثر أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بالممارسات العسكرية الإسرائيلية رداً على انتفاضة الأقصى " حيث تأثر أداء القطاعات الاقتصادية بانتفاضة الأقصى وبنسب مختلفة . فقد انخفض أداء القطاع الزراعى بنسبة ٧٠ ٪ عما كان عليه أداؤه قبل اندلاع انتفاضة الأقصى ، كما تأثرت بقية القطاعات قيد الدراسة ، وهى ، الصناعة ، والتجارة ، التشييد والبناء ، السياحة ، والخدمات الاجتماعية بحوالى٦٥٪ ، ٦٠٪ ، ٦٥٪ ، ٩٠٪ ، ٣٠٪ على التوالى . كما قدر إجمالى الخسائر التى لحقت بتلك القطاعات قيد الدراسة بما قيمته ١٠,٠٢ مليار دولار خلال الفترة قيد الدراسة (٢٧ شهراً)

ثانياً : المؤشرات الاقتصادية فى ظل ظروف اندلاع انتفاضة الأقصى

بدراسة وتحليل أداء الاقتصاد الفلسطينى خلال الفترة السابقة ، نلاحظ تدنى وضعف هذا الاقتصاد فى مواجهة النظام الاقتصادى العالمى والإقليمى والإسرائيلى . وفيما يلى بيان لمظاهر أزمة الاقتصاد الفلسطينى خلال الفترة قيد الدراسة (سبتمبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠٢) من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية .

١- الأثر على الناتج المحلى الإجمالى

تعرض الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة قيد الدراسة إلى تدهور حاد هو الأقرب إلى الانهيار. فقد انخفض هذا الناتج من ٤,٩٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ (نهاية المرحلة الانتقالية) إلى ١,٤١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ، وبنسبة انخفاض ٧١,٥ ٪ (جدول م- ١ بالمرفق) . وقد انعكس

هذا التدهور على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، الذى انخفض من ١٦٠٦ دولار عام ١٩٩٩ ، إلى ٣٩٠ دولار عام ٢٠٠٢ (جدول م- ١ بالمرفق) .

وتشير بيانات (الجدول م-١ المرفق) إلى أن الناتج المحلى الإجمالى الفلسطينى حقق خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٤ - ١٩٩٩) نمواً موجباً برغم استمرار الممارسات العسكرية الإسرائيلية, حيث بلغ معدل النمو ٧,٥ ٪ فى المتوسط سنوياً . وقد يرجع جزء من هذا المعدل المرتفع إلى المساعدات الخارجية التى تلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية ، بالإضافة إلى عودة بعض الأموال الفلسطينية من الخارج إلى الأراضى المحتلة . وقد تحول المؤشر الاتجاهى الموجب بعد اندلاع الانتفاضة إلى معدل نمو سالب بلغ (- ٧,٥ ٪) ثم إلى (-٦٨ ٪)، وإلى سالب (- ٣,٨ ٪) فى الأعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالى (جدول م- ١ بالمرفق) . وما سبق قد انطبق على مؤشر الناتج القومى الإجمالى ومتوسط نصيب الفرد منه . فقد انخفض الناتج القومى الإجمالى بمعدل سنوى سالب (-٢٥ ٪) خلال الفترة السابقة ، بينما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الحقيقية بمعدل سالب (- ٤٤,٥ ٪) خلال نفس الفترة ، حيث انخفض من ١٨٦٦ دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٧٧ دولار فقط عام ٢٠٠٢ (جدول م- ١ بالمرفق) .

٢- الأثر على كل من العرض الكلى والطلب الكلى

نتيجة للممارسات العسكرية والسياسة الإسرائيلية، أصبح استخدام الموارد الفلسطينية (الطلب الكلى) أكبر من الناتج المحلى الإجمالى (العرض الكلى) بشكل ملحوظ، مما يعنى أن الاستثمار الفلسطينى أكبر من الادخار، حيث تحول الأخير إلى فئة الادخار السالب [٤٢] . ومن جانب آخر ، يشير هذا الاختلال إلى وجود فجوة فى التجارة الفلسطينية . فقد بدأ هذا الاختلال منذ يونيو عام ١٩٦٧ ، حيث تراوحت نسبة فجوة التجارة إلى إجمالى الناتج المحلى خلال سنوات الاحتلال ١٩٦٧ - ١٩٩٣ ، ما بين ٦٨ ٪ ، ٧٨٪ [٤٣] . بينما كانت هذه الفجوة نحو ٦٤ ٪ عام ٢٠٠٢، (جدول م- ٥ بالمرفق) . والملاحظة الهامة فى أزمة الاقتصاد الفلسطينى هو انهيار جانبى العرض الكلى والطلب الكلى فى آن واحد وانخفاضهما بنسبة تزيد على ٧٠ ٪ عن مستواهما فى عام ١٩٩٩ ، ومع ذلك تستمر فجوة واسعة وتزيد عن ٥٠ ٪ من إجمالى الناتج المحلى ، مما يشير إلى أن الجهاز الإنتاجى الفلسطينى قد دمر تماماً بواسطة الآلة العسكرية الإسرائيلية ، وأن مستويات

كل من الاستهلاك والاستثمار قد انهارت، حيث تشير بيانات (جدول م-٥ بالمرفق) إلى انخفاض العرض الكلى المحلى عام ٢٠٠٢ عن مستواه عام ١٩٩٩ ، بنسبة ٧١,٥ ٪ ، وفى المقابل انخفض الطلب الكلى بنسبة مماثلة تقريباً (٧٢ ٪) خلال نفس الفترة ، ولذلك فإن حجم فجوة الادخار لم يتغير كثيراً، حيث تراوح حول ٥٥ ٪ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى عام١٩٩٩ ، ٥٢,٥٪ عام ٢٠٠٢ ,وعلى الرغم من ثبات نسبة الفجوة خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ تقريباً ، فإن قيمتها المطلقة قد انخفضت إلى الربع تقريباً، حيث تراجعت من ٢٧٢٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ ، إلى ٧٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ (جدول م- ٥ بالمرفق) .

٣- الأثر على الاستهلاك العام والخاص

انخفض إجمالى الاستهلاك من ٥٩٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ، بنسبة انخفاض ٦٥,٥ ٪ وبمعدل نمو سالب (-٢٣,٤ ٪) ونلاحظ أن الانخفاض فى الاستهلاك الخاص كان أكبر من الانخفاض فى الاستهلاك العام [٤٤] ، وقد يرجع هذا إلى الزيادة المستمرة فى معدلات البطالة ، الأمر الذى يعنى تدهور مستويات المعيشة ودخول الأفراد ، وكذا إلى انخفاض المساعدات الدولية كما سبق وأن بينا عند دراسة موقف المنح والمساعدات الخارجية ، التى تعتبر المصدر الرئيسى لتمويل الاستثمار الحكومى ، وتمثل جزءا هاما من الإنفاق الحكومى الجارى ، بالإضافة إلى قيام إسرائيل بتجميد المستحقات المالية الخاصة بالسلطة الفلسطينية ، فى حين يؤثر الإغلاق وفرض الحصار سلباً على الاستهلاك الخاص مباشرة، كما يؤثر انخفاض مستوى التحويلات من فلسطينى الخارج ، وما تقدمه منظمات الإغاثة والمنظمات الدولية للفلسطينيين على الاستهلاك الخاص أيضاً .

٤- الأثر على الاستثمار العام والخاص

وفيما يتعلق بالأثر على الاستثمار فقد انخفض الاستثمار الكلى من ١٧٦٢ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ١١٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض ٩٤ ٪ ، وكان تراجع الاستثمار العام أكبر من تراجع الاستثمار الخاص فباستثناء عام٢٠٠٠ الذى شهد استثماراً قدره ٢٣٩ مليون دولار ، لم تشهد الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ أى استثمار عام أو حكومى ، ويعزى ذلك إلى انخفاض إيرادات السلطة الفلسطينية بدرجة كبيرة واضطرارها إلى تخصيص الموارد المتوافرة لديها للإنفاق الجارى . أما

الاستثمار الخاص فقد انخفض انخفاضاً حاداً من ١٤٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ١١٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض ٩٢ ٪ وبمعدل نمو سنوى سالب للفترة بلغ (-٤٨ ٪) (جدول م- ٦ بالمرفق).

٥- الاختلال فى المالية العامة

يعتبر الاختلال المالى سمة من سمات الاقتصاد الفلسطينى منذ سيطرة السلطة الوطنية على بعض الأراضى الفلسطينية فى مايو ١٩٩٤، وليس فقط بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وإن كانت درجة الاختلال قد زادت بعد اندلاع الانتفاضة . فقد تراجع إجمالى النفقات العامة من ١٣٦٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٩٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض ٢٨,٩ ٪ وبمعدل نمو سالب - ١٠,٧ ٪ (جدول م- ٨ بالمرفق) ، إلا أن الأهمية النسبية للنفقات العامة إلى إجمالى الناتج المحلى ارتفعت من نحو ٢٩,٧ ٪ إلى ٦٨,٥ ٪ عام ٢٠٠٢ (جدول م- ٨ بالمرفق) وهذا الارتفاع قد يعزى إلى انهيار قيمة الناتج المحلى بنحو ٧٠ ٪ من جهة ، وعدم مرونة النفقات العامة وانخفاضها بنسبة أقل بكثير من نسبة انخفاض الناتج المحلى أو الإيرادات من جهة أخرى ، (جدول م- ٨ بالمرفق) .

وفى جانب الإيرادات نلاحظ أنها انخفضت بشكل حاد من ٩٦٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بنسبة ٧٩,٣ ٪ والمثير للاهتمام أن الأهمية النسبية للإيرادات الجارية إلى إجمالى الإيرادات انخفضت إلى مستويات متدنية جداً تراوحت بين٢١ ٪ ، ٢٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ ، كما تقلصت نسبتها لإجمالى الناتج المحلى بين ٢١ ٪ ، ١٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ (جدول م- ٩ بالمرفق) برغم انخفاض قيمة الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة نفسها بنسبة ٧٠ ٪ تقريباً (جدول م- ١ بالمرفق) .

نستنتج مما سبق أن إجمالى الإيرادات العامة الفلسطينية غير مستقرة نظراً لارتباطها بعوائد تتحكم فيها سلطات الاحتلال التى جمدتها بعد اندلاع انتفاضة الأقصى . ويفهم من هذا الانخفاض الشديد فى الإيرادات المحلية أن الطاقة التمويلية المحلية للسلطة الوطنية قد اقتربت من حدودها العليا ، بمعنى أن إمكانية الاعتماد على زيادة الإيرادات المحلية فى تمويل النفقات العامة أصبحت محدودة ، لأن الوعاء الضريبى أصبح متدنياً بل ومعدوماً فى ظل معدل بطالة يصل إلى٨١٪ من قوة

العمل الفلسطينية (جدول م- ٧ بالمرفق) .

وكنتيجة لواقع الإيرادات والنفقات زاد عجز الموازنة إلى ٤٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٤٥٠ مليون عام ٢٠٠١ ، وانخفض إلى ٢٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ (جدول م- ١٠ بالمرفق)، ومع ذلك ارتفعت نسبة العجز إلى إجمالى الناتج المحلى من ٨,٧ ٪ إلى ١٦,٣ ٪ خلال نفس الفترة . ومع استمرار العجز فى الموازنة وعدم كفاية المعونات والمنح الأجنبية فى تغطية النفقات الضرورية، اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تغطية العجز من خلال الاقتراض ، حيث زاد الدين العام من ٨٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ مليون عام ٢٠٠٢ ، أما عن أهميته النسبية إلى إجمالى الناتج المحلى فقد ارتفعت من ١٩ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٢ ٪ عام ٢٠٠٢ ، وارتفعت نسبته إلى الموازنة العامة من ٦٣,٧ ٪ ٢٠٠٠ إلى ٢٠٦ ٪ عام ٢٠٠٢ (جدول م- ١٠ بالمرفق) . إن ارتفاع الدين العام قد يرجع أيضاً إلى تدهور الإيرادات المحلية وانخفاض الدعم والمعونات الخارجية .

ثالثاً : واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية

لفهم طبيعة وخصائص العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية ، يلزم تحديد السمات الأساسية لتلك العلاقة وإظهار انعكاساتها على الاقتصاد الفلسطينى، وكذا محاولة استشراف الأفاق المستقبلية لتلك العلاقة . ويفضل أن نلقى الضوء على طبيعة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول الجوار العربية ، وذلك على النحو التالى:

طبيعة العلاقات الاقتصادية الحالية بين السلطة الفلسطينية ودول الجوار العربية [٤٥]

عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى تقليص حجم التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية مع العالم الخارجى بصفة عامة ومع كل من مصر والاردن بصفة خاصة ، حيث انخفض حجم التجارة الدولية مع مصر والاردن لأقل من ٢٪ عام ٢٠٠٠ مقارنة بنحو ١٧٪ عام ١٩٩٤ [٤٦] . فبعد ان احكمت اسرائيل حصارها الشامل لمناطق وأراضى السلطة الفلسطينية ، تراجعت كافة فعاليات التجارة الدولية الفلسطينية سواء مع اسرائيل أو مع دول العالم خاصة دول الجوار العربى.

واستشراف الآفاق المستقبلية لتلك العلاقة يتطلب التسليم بعدة أمور: قبل إتمام تسوية القضية الفلسطينية ، وبعد إتمامها . والتى تتمثل فى الآتى :

١- أن العلاقة هى علاقة بين اقتصاد متقدم وآخر متخلف .

٢- وكذلك هى علاقة بين دولة مستَعمِرة ، واخرى مستعمَرة.

وعموماً أيا كانت هذه العلاقة فلها آثار قوية على الاقتصاد الفلسطينى ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى مجموعتين هما :

١- مجموعة الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطينى . ففى المرحلة الأولى من الانفتاح بين كل من الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الإسرائيلى يتبين عدم قدرة النشاط الزراعى البدائى، والصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر الفلسطينية منافسة المنتجات الزراعية والصناعية الإسرائيلية المتقدمة ، مما يؤدى إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية ، كما يؤثر على تحركات رأس المال والعمل من الاقتصاد المتخلف إلى المتقدم طلباً للأرباح والأجور الأعلى .

٢- مجموعة الآثار الإيجابية على الاقتصاد الفلسطينى . تلعب تحركات عوامل الإنتاج وخاصة القوى العاملة دوراً هاماً فى زيادة الطلب فى الاقتصاد الفلسطينى ، مما يؤدى إلى نمو إنتاجه وتجارته الداخلية . كما تؤدى فروق الأجور إلى جذب رؤوس الأموال للاستثمار فى الاقتصاد الفلسطينى، مما يساعد فى تنميته وتطويره فى الأجل الطويل . ومن المفترض أن تؤدى محصلة مجموعة الآثار السلبية والإيجابية إلى تضييق الفجوة بين كلٍّ من الاقتصاد الفلسطينى والإسرائيلى . أما عن محصلة هذه المجموعة من الآثار على الاقتصاد الفلسطينى فيمكن تحديدها فى النقاط التالية:

أ - محدودية الآثار الإيجابية على الاقتصاد الفلسطينى. حيث تشير الاحصاءات الى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من حوالى ١٦٠٦ دولار عام ١٩٩٩ الى حوالى ١٤٢٠ دولار عام ٢٠٠٠ ، ثم تراجع بشدة ليصل ٤٢٢دولار عام ٢٠٠١ بعد بدء الممارسات العسكرية الاسرائيلية ردا على اندلاع الانتفاضة الفسطينية الثانية ، واستمر الانخفاض ليصل الى ٣٩٠ دولار عام ٢٠٠٤ (جدول م- ١ بالمرفق) ذلك مقابل ٢٠ ألف دولار لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الاسرائيلى [٤٧].

ب - اتساع فجوة الموارد فى الاقتصاد الفلسطينى مقاسةً بنسبة صافى الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى . فقد ارتفعت هذه النسبة من ٣٤ ٪ عام ١٩٦٨ إلى ٣٩ ٪ عام ١٩٩٩ (أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى) [٤٨] ، إلى ٥٨ ٪ عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ٦٤ ٪ عام ٢٠٠٢[٤٩] .

أما عن فجوة الاستثمار - الادخار إلى الناتج المحلى الإجمالى ، فقد انخفضت إلى ٥٪ عام ١٩٩٠، مقارنة بنحو ٤٣ ٪ عام ١٩٦٨ ، ثم ارتفعت إلى ٣٦ ٪ عام ٢٠٠٠ [٥٠] .

جـ - تراجع القدرة الاستيعابية والتشغيلية الفلسطينية ، وتزايد الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية فى استيعاب العمالة الفلسطينية والتى تقدر بنحو ٢٢,٧ ٪ من إجمالى القوى العاملة الفلسطينية ، معظمها من العمالة غير الماهرة [٥١] ، وعلى التوظيف الحكومى الذى يستوعب نحو ٢٠ ٪ . من إجمالى العاملين الفلسطينين [٥٢] ، ويوضح (جدول م- ١٢ بالمرفق) توزيع القوى العاملة فى الاراضى الفلسطينية حسب المهنة ومكان العمل.

د - تراجع مساهمة الناتج المحلى الإجمالى فى الناتج القومى الإجمالى من ١٠٧ ٪ عام ١٩٦٧[٥٣] ، إلى نحو ٧٠ ٪ عام ١٩٩٠ [٥٤] ، وإلى ٨٣,٧ ٪ عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ٧٤,٦ ٪ عام ٢٠٠٢ (جدول م- ١ بالمرفق) .

وبدراسة وتحليل الأسباب التى أدت إلى هذه التأثيرات السلبية الجوهرية والتأثيرات الإيجابية غير الجوهرية على الاقتصاد الفلسطينى ، يتبين أن التأثيرات السلبية ترجع فى المقام الأول إلى عوامل سياسية ، بالإضافة إلى إجراءات إسرائيلية ذات علاقة قوية بالمشروع التوسعى الاستيطانى لإسرائيل ، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فى الآتى :

١- الاستيلاء على الموارد الطبيعية الفلسطينية من خلال مصادرة الأراضى ، والاستيلاء على الموارد المائية الفلسطينية ، كما سبق عرضه .

٢- إحداث تغييرات جغرافية وديموجرافية للأراضى الفلسطينية من خلال تهويد القدس ، حيث ارتفعت نسبة السكان اليهود فى مدينة القدس الشرقية من صفر عام ١٩٦٧ إلى أكثر من ٥٠ ٪ عام ٢٠٠٢ [٥٣] من إجمالى السكان .

٣- إضعاف القدرة الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطينى من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية منها (التراخيص والضرائب وإغلاق البنوك غير الإسرائيلية ... إلخ) . كما أدت السيطرة الإسرائيلية على الحدود وتحكمها فى حركة الأفراد والسلع. إلى إكمال تبعية الاقتصاد الفلسطينى للاقتصاد الإسرائيلى . ومما لا شك فيه أن هذه التبعية قد بدأت منذ الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧ ، حيث انسابت السلع الإسرائيلية الأكثر جودة والمدعومة إلى السوق

الفلسطينية ، الأمر الذى فرض منافسة غير متكافئة على السلع الفلسطينية المماثلة الأقل فى جودتها ، مما أدى إلى اختفاء المنتج الفلسطينى . ومما سبق يعنى ضمناً نجاح إسرائيل فى تغيير نمط الاستهلاك الفلسطينى لصالح المنتجات الإسرائيلية . ومن ناحية أخرى تم استخدام آلية الطلب الإسرائيلى (للسوق الإسرائيلية ، ولأسواق التصدير) على بعض المنتجات الفلسطينية وبخاصة الكثيفة للعمل [٥٤] ، مما أدى إلى حدوث تحول هيكلى فى بنية الاستثمار والإنتاج الفلسطينى لإشباع الطلب الإسرائيلى، مما أدى إلى تراجع الاستثمار فى المجالين الزراعى والصناعى، ونمو الاستثمار فى فروع إنتاجية مرتبطة بالطلب الإسرائيلى ، وما سبق يتبعه بالضرورة تحويل التجارة الفلسطينية لصالح إسرائيل .

٤- نهب الموارد المالية الفلسطينية (حصيلة الجمارك ، ضرائب الاستيراد ، ضرائب الدخل ، الضمان الاجتماعى للعمال الفلسطينيين فى إسرائيل ، بالإضافة إلى ضرائب استخدام النقد الإسرائيلى حيث لا توجد عمله وطنية فلسطينية) والتى تمثل نسبة هامة من الإيرادات الفلسطينية .

٥- بسبب الاعتماد على السياسات التجارية الإسرائيلية فى عمليات التصدير والاستيراد تدهور نشاط التجارة الخارجية الفلسطينى ، وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الواردات الفلسطينية من اسرائيل خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى ، لا يعود إلى إحلال الواردات الإسرائيلية بأخرى أجنبية، بل قد يرجع لإتاحة اتفاقية أوسلو إمكانية الاستيراد المباشر [٥٥] . وتشير إحدى الدراسات إلى أن ٢٥ ٪ من الواردات الفلسطينية يتم استيرادها من السوق الإسرائيلية بالرغم من أنها أجنبية المنشأ .[٥٦] أما عن التركيب السلعى للواردات الفلسطينية فهو على النحو التالى[٥٧]:

تشكل السلع الصناعية حوالى ٨٥٪ من إجمالى الواردات السلعية يأتى معظمها من اسرائيل (٩٠٪) ولاتزيد نسبة الواردات الصناعية من مصر والاردن عن ٣٪ من إجمالى الواردات الصناعية. وتمثل الواردات الزراعية الفلسطينية حوالى ١٥٪ من اجمالى الواردات السلعية ، يتم استيراد حوالى ٨٢٪ منها من اسرائيل ، وتشكل الفواكه واللحوم والبيض والألبان أهم الواردات الزراعية الفلسطينية.

مما سبق يتضح أن علاقة الاقتصاد الفلسطينى بالاقتصاد الإسرائيلى فى الفترة الحالية وحتى قيام الدولة الفلسطينية، ستبقى على ما هى عليه بصرف النظر عن ضعف وقوة الاقتصاد الفلسطينى

والإسرائيلى، حيث إن السلطة الوطنية الفلسطينية قد ساهمت فى إرساء هذه العلاقة الفريدة ، فهى المسئولة عن هذا الوضع وذلك للأسباب التالية :

١- الموافقة على العديد من البنود فى اتفاقية أوسلو التى تمنع إحداث أى تغيرات جوهرية فى نمط العلاقة القائمة فيما يتعلق بالسيطرة على الحدود الفلسطينية (٥٨) . كما يمنع برتوكول باريس إجراء أى إصلاحات جوهرية للتشوهات التى أفرزها الاحتلال ، حيث تنص بنود البرتوكول على إبقاء السياسات الاقتصادية الفلسطينية رهينة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية (٥٩) .

٢- تغاضى المفاوض الفلسطينى عن بنود متعددة فى الاتفاقيات السابقة مما أدى إلى كشف وضع الاقتصاد الفلسطينى أمام إسرائيل وتراجع قدرته الذاتيه منها مايلى (٦٠):

أ- تنص برتوكولات باريس تحديدا على إقامة اتحاد جمركى اسرائيلى - فلسطينى أصرت عليه اسرائيل للمحافظة على حصيلة الرسوم التى تفرضها على الواردات وعلى المستويات القياسية للتجارة ، وعلى أنظمة تراخيص الاستيراد ، وعلى صناعاتها المتمتعه بالحماية . وماسبق يعنى أن الاتفاقية تبقى على الاسواق الفلسطينية مفتوحة أمام اسرائيل ولكنها تقيد تصدير السلع الفلسطينية إلى السوق الاسرائيلية.

ب- تنص الاتفاقية على إبقاء العلاقات الاقتصادية الاسرئيلية - الفلسطينية - العربية بعد انتهاء الفترة الانتقالية للحكم الذاتى على ماهى عليه . وهذا يعنى الابقاء على الاقتصاد الفلسطينى دائرا فى فلك الاقتصاد الاسرائيلى .

٣- إغفال السلطة حقيقة عدم تراجع المشروع التوسعى الإسرائيلى فى الضفة الغربية الذى أدى إلى تعزيز الموقف التفاوضى الإسرائيلى . وما سبق يعنى تعذر قيام الدولة الفلسطينية فى ظل هذا الاعتماد الاقتصادى والمعيشى المفرط على إسرائيل ، وتشير البيانات الفلسطينية إلى تركيز القطاعين الحكومى والخاص على الاستثمار فى القطاع السياحى والمرافق العامة ، وإقامة المشروعات المشتركة مع إسرائيل خلال المرحلة الانتقالية ، مع زيادة الواردات من إسرائيل ، ومن ناحية أخرى لجأت السلطة الوطنية إلى آلية التوظيف الحكومى للحد من مشكلة البطالة .

مما سبق عرضه يتبين أن العوامل التى تحكم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية ستبقى على ما هى عليه ، علاقة استعمارية بين دولة ذات اقتصاد قوى وبين دولة مستعمرة ذات

اقتصاد متخلف . وهذا يعنى أن التأثيرات السلبية على الاقتصاد الفلسطينى فى علاقته بالاقتصاد الإسرائيلى ستظل كما هى حتى قيام الدولة الفلسطينية واعتراف إسرائيل بها . **ومن ثم يتضح للباحث عدم صحة الفرضية الثانية فى هذا البحث والقائلة " أن الاقتصاد الفلسطينى قادر على التحرر من تبعيته شبه المطلقة للاقتصاد الإسرائيلى فور قيام الدولة الفلسطينية المستقلة "** .

نتائج البحث

١- تدهور أداء الاقتصاد الفلسطينى منذ بداية المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى عام ١٩٩٤ حتى الآن ، بسبب السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وضعف إدارتها للاقتصاد ، والسياسات، والممارسات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى .

٢- تعتبر تبعية الاقتصاد الفلسطينى وإدماجه فى الاقتصاد الإسرائيلى فى مقدمة العوامل المسئولة عن أزمة الاقتصاد الفلسطينى . فقد نجحت إسرائيل فى ربط الاقتصاد الفلسطينى باقتصادها ، حيث عمدت إلى إعاقة توسيع الاقتصاد الفلسطينى من خلال التحكم فى الموارد الطبيعية الفلسطينية خاصة مصادر المياه ، مما يجعل تطور الاقتصاد الفلسطينى يتجه إجبارياً للتكامل مع الاقتصاد الإسرائيلى .

٣- احتكرت إسرائيل معظم التجارة الفلسطينية طوال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣ ، وبعد اتفاقية، أوسلو ، ازداد الاحتكار تركزاً، حيث سيطرت إسرائيل على نحو ٩٥ ٪ من التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ .

٤- تحكم إسرائيل فى سوق العمل الفلسطينية لتضييق فرص العيش على الفلسطينيين فى وطنهم وإجبارهم على الهجرة . فقد حاصرت إسرائيل الاقتصاد الفلسطينى للحد من قدرته على استيعاب العمالة الفلسطينية ، وربطت جزءاً من قوة العمل الفلسطينية (٢٢,٧ ٪) بالعمل بالاقتصاد الإسرائيلى، ومن ثم يمكن لإسرائيل طردهم فى أى لحظة وتحويلهم إلى بطالة فى الاقتصاد الفلسطينى .

٥- تجميد المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ، والتى تجاوزت مبلغ ١,٥ مليار دولار ، وهى حصيلة إيرادات الجمارك وضرائب المبيعات والقيمة المضافة على التجارة الفلسطينية مع الاقتصاد الإسرائيلى، وتشكل هذه المستحقات أحد أهم المصادر الرئيسية لموارد السلطة الفلسطينية .

٦- عدم قدرة الاقتصاد الفلسطينى على التخلص من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلى، حتى فى حالة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

التوصيات

بناءً على ما تقدم يوصى الباحث بالآتى :

١- توجيه المزيد من الاستثمارات إلى القطاع الزراعى حتى يعود إلى ما كان عليه فى بداية تسعينات القرن العشرين حيث كان يساهم بنحو ٣٦ ٪ فى الناتج المحلى الإجمالى .

٢- التخلص التدريجى من التبعية المطلقة للقطاع الصناعى الفلسطينى لقطاع الصناعة الإسرائيلى، ثم العمل على تغيير الهيكل الصناعى الفلسطينى ليستند إلى قاعدة قوية من الصناعات المتوسطة والكبيرة ، بدلاً من الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

٣- التخلص التدريجى من الاعتماد الكبير على الموارد الخارجية فى توفير العوامل الدافعة للنمو. وحفض الاعتماد الشديد على الواردات الإسرائيلية حتى يتم التخفيف من حدة فجوة الادخار - الاستثمار ، وحدة العجز فى الميزان التجارى الناتج عن ضعف القدرة التصديرية وتزايد الواردات ، ومن ثم خفض الاعتماد على المعونة الأجنبية فى تمويل مشاريع التنمية .

٤- دراسة إمكانية التوصل إلى ترتيبات اقتصادية بين فلسطين وإسرائيل ، حيث إن بنود بروتوكول باريس تحد من إمكانية ممارسة السلطة الفلسطينية لاستقلالها الذاتى على صعيد السياسات العامة ، فيما يتصل بمستقبل تجارتها الثنائية والإقليمية متعددة الأطراف ، وذلك فى سياق رؤية استراتيجية للتنمية الاقتصادية تستند إلى أسس راسخة فى الواقع الاقتصادى والمصالح الاقتصادية الفلسطينية.

٥- ضرورة وجود عملة وطنية فلسطينية حيث إن عدم وجود هذه العملة قد حرم السلطة الفلسطينية من إمكانية انتهاج سياسات نقدية وسياسات لأسعار الصرف من أجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية .

٦- أهمية توافق جهود الإعمار مع سياسات التنمية الاستراتيجية بحيث تستهدف معالجة الأسباب الجذرية لحالة الضعف الاقتصادى .

٧- العمل على زيادة القدرة التصديرية ، هذا فضلاً عن إعادة إنشاء الروابط المالية والتجارية مع الأسواق التقليدية وتطوير أصناف جديدة وخلق أسواق خارجية للصادرات الفلسطينية .

٨- بناء القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية لكى تعمل على تنشيط قدرتها فى مجال تحقيق الضرائب وإعادة تأهيل المرافق والخدمات الأساسية . وأن تدعم هذه الجهود بسياسات فعالة إزاء سوق العمل لمواجهة الزيادة الكبيرة فى معدلات البطالة .

٩- ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية وتطوير إنتاجية العامل والاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب المهنى والتقنى ، بما يتلائم واحتياجات السوق والعمل ، وتوفير عناصر الإنتاج الأخرى المكملة لعنصر العمل .

المراجع

1- Palestinian National Authority, **A Preliminary Statement on Palestinian Development Strategy and the Core Investment Program**, Ministry of Planning and International Cooperation (January 1996).

٢- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد، القاهرة** ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٣٦٧ .

٣- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، **قراءات استراتيجية** ، السنة الثالثة ، ١٩٩٨، ص ١٨ .

٤- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، ص ٣٦٧ .

5- Ministry of finance, **Report on Losses**, Jan 15, 2003 , P. 6.

6- The Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction (PECDAR), **People Under Siege, Palestinian Economic Losses, During Closure and Incursion**, April, 2002, P.6.

٧- البنك الدولى: أخبار تنموية ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، **تقرير البنك الدولى حول أثر الانتفاضة** ، الضفة الغربية ، يناير - أبريل ٢٠٠٣، ص ١٤ .

٨- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٣٧٧ .

٩- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سبتمبر ١٩٩٥، ص ١٦٠ .

١٠- **المرجع السابق** ، ص ١٦١ .

11- Ministry of Finance , Report on Losses, **Op cit**, P.8.

12- National Information Bank, **Economic Losses Due to the Siege**, 28-9-2000 \ 24-9-2002, p.78.

13- Union of Chambers of Commerce- **Economic Monitors**, April 2001, P.23.

14-The World Bank, **Development News, Western Bank and Gaza Strip**, 2001, .17.

15- Union of Chambers of Commerce, **Trade and Industry, Economic monitors**, April, 2002n P.24.

16- **Ibid**, P.16.

17- PECDAR, People Under Siege, **Op Cit**, P.8.

18- Ibidem.

١٩- البنك الدولى ، أخبار تنموية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٣ .

٢٠- **المرجع السابق** ، ص ١٧ . ومن هذه الواردات غير المباشرة ، السلع الصناعية واللحوم.

٢١- الامم المتحدة ، **مؤتمر التجارة والتنمية** ، مجلس التجارة والتنمية، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطينى، الدورة ٤٩، جنين ٧ -٨ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٧ .

٢٢- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٣٦٧ .

23- **UNESCO Report, Consequences of Confrontation**, Nov, 2001, P.41.

24- **Ibidem**.

٢٥- البنك الدولى ، **تقرير البنك حول أثر الانتفاضة** ، مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة - نيسان - حزيران ، ٢٠٠٣، ص ٦.

٢٦- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، ص ٣٦٧ .

27- PECDAR, People Under Siege, **Op Cit**, P.9.

28- **Ibidem**.

29-**Ibid**, PP. 9 -11, 14 .

30- UNESCO Report, **Op Cit**, P24.

31- PECDAR, People Under Siege, **Op Cit**, P.9.

32- **Ibid**, P. 14.

33- **Ibidem**

34- Ministry of Finance, **Op Cit,** P.22.

35- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), **Statistics of April- June, 2000,** Conference, July 2000, P. 16.

36- PECDAR, People Under Siege, **Op Cit,** P.17.

٣٧- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠١ ,ص ٢٢٧ .

٣٨- **المرجع السابق** ، ص ٢٠١ .

٣٩- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، ص ٢١٧ .

٤٠- **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

41- Ministry of Finance, **Op Cit,** PP. 65- 66.

42- National Information Bank, **Op Cit,** P. 93.

43- Roy, Sara " Development Revisited : Palestinian Economic and Society Since Oslo", **Journal of Palestinian Studies,** vol XXVII, No. 3, spring 1999, PP. 62 - 84.

44- National Information Bank, **Op Cit** , P. 86.

٤٥- معهد أبحاث السياسات الفلسطينية (ماس) تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطينى وتطوير علاقاته بالدول العربية،ورقة مقدمة حول تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطينى ، الفترة ١٠-١١ يونيو ٢٠٠٣ ، رام الله ، ص ١٧.

٤٦- الامم المتحدة ، مؤتمر التجارة والتنمية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٧.

٤٧- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد**، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٣٦٨ .

٤٨- معهد أبحاث السياسات الفلسطينية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٠ .

49- PECDAR, **Op Cit,** P 14.

50- PCBS, 2000, **OP Cit,** P 16.

٥١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، سبتمبر ١٩٩٣، ص ٣٥٧ .

٥٢- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، **قراءات استراتيجية**،القاهرة ١٩٩٨، ص١٧.

٥٣- سميح فرسون ،**فلسطين والفلسطينيون** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص ٤٨٥ .

٥٤- معهد أبحاث السياسات الفلسطينية (ماس) ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٢ .

٥٥- **المرجع السابق**، نفس الصفحة .

٥٦- سميح فرسون ، **مرجع سبق ذكره** ،ص ٤٨٢ .

٥٧- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، القاهرة ، الاصدارات ١٩٩٩-٢٠٠٢.

٥٨- سميح فرسون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٤٨٢ .

٥٩- **المرجع السابق** ، ص ٤٩١ .

60- G.T.Abed "Developing the Palestinian Economy" **Journal of Palestinian Studies,** vol, 23, No.4 (Summer 1994), PP.41-51.

مرفق: جداول احصائية

جدول رقم (م-١)

الناتج المحلى الإجمالى والناتج القومى ومتوسط نصيب الفرد من كل منهما

(القيمة بالمليون دولار للناتج المحلى والناتج القومى . وبالدولار لمتوسط نصيب الفرد منهما)

	متوسط الفترة ٩٤-١٩٩٩		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		١٩٩٩ - ٢٠٠٢
	القيمة ومتوسط نصيب الفرد	معدل النمو السنوى	القيمة ومتوسط نصيب الفرد	معدل النمو السنوى	القيمة ومتوسط نصيب الفرد	معدل النمو السنوى	القيمة ومتوسط نصيب الفرد	معدل النمو السنوى	القيمة ومتوسط نصيب الفرد	معدل النمو السنوى	معدل النمو السنوى
الناتج المحلى الإجمالى	٣٩٧٨	٧,٥	٤٩٥٤	١٢,٨	٤٥٧٩	٧,٥-	١٤٦٦	٦٨-	١٤١٠	٣,٨-	٢٧-
نصيب الفرد من الناتج المحلى	١٣٢٣	١,٣	١٦٠٦	٦,٤	١٤٢٠	١١,٦-	٤٢٢	٧٠,٣-	٣٩٠	٧,٦-	٣,-
الناتج القومى الإجمالى	٤٢٤٤	٨,١	٦١٢٥	٩,٠	٥٤٦٦	١٢-	٢١٢٧	٦١,١-	١٨٩٠	١١,١-	٢٥-
نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى	٤٧٢	٦,٣-	١٨٦٦	٢	١٦٥٠	١٣-	١٦٩	٨٩,٧-	١٧٧	٤,٧-	٤٤,٥-
نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى	٤٢٥	٦,١-	١٥٠٩	٣,٧	١٣٨٢	٨,٤-	١٥٠	٨٩,٠-	١٤٠	٦,٧-	٤٤,٨-

المصدر : أعد الجدول بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد إصدارات مختلفة للسنوات (٩٤-١٩٩٩) تقرير سبتمبر ٢٠٠٠ ، وللسنوات (٩٩-٢٠٠٢) تقرير سبتمبر ٢٠٠٣.

جدول رقم (م-٢)

المساهمة القطاعية فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى

(القيمة ، الأهمية النسبية(٪) ، معدل النمو)

	الزراعة			الصناعة			التشييد والبناء			الادارة الحكومية والخدمات		
	القيمة الناتج بالمليون دولار	٪	معدل النمو	القيمة الناتج بالمليون دولار	٪	معدل النمو	القيمة الناتج بالمليون دولار	٪	معدل النمو	القيمة الناتج بالمليون دولار	٪	معدل النمو
١٩٩٩	٢٩٧,٢	٦	-٢٦	٨٩١,٧	١٨	٥,١	٥٩٤,٥	١٢	١١	٣١٧٠,٥	٦٤	١٨,٤
٢٠٠٠	٢٧٤,٧	٦	-٧,٦	٨٢٤,٢	١٨	-٧,٦	٥٤٩,٥	١٢	-٧,٦	٢٩٣٠,٥	٦٤	-٧,٦
٢٠٠١	١٧٥,٩	١٢	-٣٦	١١٧,٣	٨	-٨٦	٧٣,٣	٥	-٨٧	١٠٩٩,٥	٧٥	-٦٢,٥
٢٠٠٢	١٤١	١٠	-٢٠	٩٨,٧	٧	-١٦	٧٠,٥	٥	-٣,٨	١٠٩٩,٨	٧٨	-٠,٠٢
١٩٩٩-٢٠٠٢			-١٧			-٤٢,٣			-٤٢,٣			-٢٣,٣

المصدر: اعتمد فى إعداد الجدول على التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ٢٠٠٣.

جدول رقم (م-٣)

تطور توزيع العاملين فى فلسطين حسب القطاعات الاقتصادية

(العدد والأهمية النسبية)

البيان	١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢	
	العدد بالالف	٪	العدد بالالف	٪	العدد بالالف	٪	العدد بالالف	٪
الزراعة	٦١,٥	١٣	٧٠,٨	١٣	٢٧,٤	١٣	٢٥,٨	١٢
الصناعة	٧٥,٧	١٦	٨١,٧	١٥	١٢,٧	٦	١٠,٧	٥
التشييد	١٠٤,١	٢٢	١١٩,٨	٢٢	٧,٢	٤	٨,٦	٤
الادارة الحكومية والخدمات	٢٣١,٩	٤٩	٢٧٢,٥	٥٠	١٦٢,٥	٧٧	١٦٩,٨	٧٩
المجموع	٤٧٣,٢	١٠٠	٥٤٤,٨	١٠٠	٢٠٩,٨	١٠٠	٢١٤,٩	١٠٠

المصدر: اعتمد فى إعداد الجدول على التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ٢٠٠٣.

جدول رقم (م-٤)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين (١٩٩٤-٢٠٠٢)

مليون دولار

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدلات التضخم			٧,٩	٧,٦	٥,٥	٥,٥	٢,٨	٢٢	٢٧
صادرات السلع والخدمات	٥٢٦	٦٦٧	٧٤٥	٧٧٤	٨٦٣	٨٨٠	٨٥٧	١١٠	١٠٥
واردات السلع والخدمات	٢٣٩٥	٢٦٠٣	٣١٥٠	٣٢١٠	٣٤٨٦	٣٦٤٨	٣٤٩٤	٩٧٠	١٠٠٧
عجز الميزان التجارى (-)	-١٨٦٩	-١٩٣٦	-٢٤٠٥	-٢٤٣٦	-٢٦٢٣	-٣٧٦٨	-٢٦٣٧	-٨٦٠	-٩٠٢
نسبة الصادرات للناتج المحلى	١٨	١٩	١٩,٢	١٨,٥	١٩,٣	١٧,٨	١٨,٧	٧	٧
نسبة الواردات للناتج المحلى	٨٠,٥	٧٥	٨١,٢	٧٦,٨	٧٨,١	٧٣,٦	٧٦,٣	٦٧	٧١
الموازنة العامة-إجمالى النفقات	٣٨٤	٦٣٥,١	٩٢٧,٩	١١١٣,١	١١٩٣,٥	١١٩٤,٤	١٣٦٤	٩٩٠	٩٧٠
النفقات الرأسمالية	٨٧	١٣٤	٢١٨,٣	٣٢٣,٢	٣٧٤,٧	٢٦٧	٤٢٤	-	-
النفقات الرأسمالية للموازنة٪	٢٣	٢١,١	٢٣,٥	٢٩	٣١,٤	٢٢,٤	٣١,١	-	-
النفقات الجارية	٢٩٧	٥٠١,١	٧٠٩,٦	٧٨٩,٩	٨١٨,٨	٩٢٧	٩٤٠	٩٩٠	٩٧٠
النفقات الجارية للموازنة ٪	٧٧	٧٨,٩	٧٦,٥	٧١	٦٨,٦	٧٧,٦	٦٨,٩	١٠٠	١٠٠
توزيع النفقات الجارية للموازنة٪ :									
رواتب حكومية ٪	٢٩	٣٨,٩	٤٣,٢	٤٢,٧	٤٠,٨	٤٦,٤	٤١,٢	٩٠	٨٦
نفقات تحويلية ٪	٢٤	١٨	١٢,٣	١٤,٣	١٣,٩	١٤,١	١٤,٣	٤	٥
نفقات تشغيلية ٪	٢٤	٢٢	٢١	١٤	١٣,٩	١٧,١	١٣,٤	٦	٩
مجموع الايرادات العامة	٢٦٩	٥٤٨	٩٢٧,٩	٩٥٣,٦	١٠٨٣,٨	١١٣٦,٢	١٣٦٤	-	٢٠٠
الايرادات الجارية	-	٤١٠,٩	٦٨٤,٢	٦٤٧,٢	٧٥٣,٧	٩٠١,١	٩٦٣,٩	١٧٠	٧٠
ايرادات ضريبية	-	٣٦٠,٦	٥٩٢.	٥٠٢	٦١٦	٧٨٢	٨٤٧,٨	-	٦٠
ايرادات غير ضريبية	-	٥٠,٣	٩١,٨	١٤٥,٢	١٣٧,٧	١١٩,١	١١٦,١	-	٧٠
منح لدعم الموازنة	-	-	-	٣٦,٣	-	-	-	-	-
الادارة الحكومية والخدمات الاخرى				٢٦٩,٧	١٠٩,٧	٥٨,١	٤٠٠	٣٧٠	٥٤٠
عجز الموازنة(-)	-١١	-٨٦,٤	-	-١٥٩,٥	-١٠٩,٧	-٥٨,٢	-	٨٢٠	٧٧٠
الدين العام	-	١٦٥	٢٣٢	٣٤٩	٥٠٠	٦٠٧	٨٧٠	١٥٧٠	٢٠٠٠
اجمالى الموجودات	-	-	٢٢٠٠	٢٩٠٨	٣٣٣٧	٣٨٥٧	٤٥٩٤	١٢٠٠	٩٦٠
نسبة الاستهلاك لاجمالى الناتج المحلى٪		-		١٦٤٠	١٧٧٥	٢١٤٥	٢٣١٦	١٢	
ودائع العملاء المقيمين	-	-	١٧٠٨	٢٠٦٧	٢٣٩١	٢٨٣٢	٣٤٧٠	٢٥٠٠	١٥٧٥
التسهيلات الائتمانية منها	-	-	٤٢٤	٦١٣	٨٢٢	٩٩٢	١٣٢٨	-	-
للقطاع الخاص	-	-	٤٢٠	٥٥٠	٧٣٦	٨٥٤	٤٩٠	١٩٠	١١٢
الدعم والمعونات الاجنبية	١٣٢	١٣٨	٢٤٣,٧	٢٦٩,٧	١٠٩,٧	٥٨,١	٤٠٠	٣٧٠	٥٤٠

المصدر : سلطة النقد الفلسطيننية ، سنوات مختلفة

جدول رقم (م-٥)
العرض والطلب فى الاقتصاد الفلسطينى

العرض والطلب المحليين

البيان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	معدل النمو للفترة
إجمالى العرض المحلى GDP	٤٩٥٤	٤٥٧٩	١٤٦٦	١٤١٠	-٢٧
إجمالى الطلب المحلى	٧٦٨٢	٧٣١٨	٢٢٢٠	٢١٥٠	-٢٧
٪GDP: ،،	١٥٥	١٥٩,٨	١٥١	١٥٢	
الفجوة المحلية	-٢٧٢٨	-٢٧٣٩	-٧٥٤	-٧٤٠	-٢٧,٨
٪ للفجوة : GDP	٥٥,٣	٥٩,٨	٥١,٤	٥٢,٥	

العرض والطلب الخارجيين

البيان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	معدل النمو للفترة
إجمالى العرض المحلى	٣٦٤٨	٣٤٩٤	٩٧٠	١٠٠٧	-٢٧,٥
٪GDP: ،،	٧٣,٦	٧٦	٦٦	٧١	
إجمالى الطلب المحلى	٨٨٠	٨٥٧	١١٠	١٠٥	-٤١,٢
٪GDP: ،،	١٧,٨	١٨,٧	٧	٧	
الفجوة المحلية	-٢٧٦٨	-٢٦٣٧	-٨٦٠	-٩٠٢	-٢٤,٤
٪ للفجوة : GDP	٥٥,٨	٥٧,٦	٥٨,٦	٦٤	

المصدر :
الجدول أعد بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ٢٠٠٣

جدول رقم (م-٦)
الاستهلاك والاستثمار

البيان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الاستهلاك العام	١٢٧٣	١٠٩٤	٩٠٠	٨٧٠
الاستهلاك الخاص	٤٦٤٧	٤٧٢٧	١٢٠٠	١١٧٠
إجمالى الاستهلاك	٥٩٢٠	٥٨٢١	٢١٠٠	٢٠٤٠
نسبة الاستهلاك؛ إلى الناتج المحلى الاجمالى	٪١١٩,٥	٪١٢٧	٪١٤٣	٪١٤٥
الاستثمار العام	٢٨١	٢٣٩	-	-
الاستثمار الخاص	١٤٨٠	١٢٥٨	١٢٠	١١-
إجمالى الاستثمار	١٧٦٢	١٤٩,٧	١٢٠	١١-
نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى	٪٣٥,٦	٪٣٢,٧	٪٨	٪٨

المصدر: اعتمد فى إعداد الجدول على التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ٢٠٠٣.

جدول رقم (م-٧)
سوق العمل الفلسطنى - القوى العاملة والبطالة

البيان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
(١) السكان (بالالف)	٢٩٥٩	٣٢٢٥	٣٤٧٠	٣٦١٦
(٢)القوى العاملة (بالالف)	٧٠١,٤	٧٤٦,٣	٩٥٠	١٢٠٠
نسبة ٢:١	٪٢٣,٧	٪٢٣	٪٢٧	٪٣٣
(٣)عدد العاملين (بالالف)	٦١٢,٤	٦٤١,١	٢١٨	٢٣٢
نسبة ٣:١	٪٢٠,٧	٪٢٣	٪٦,٣	٪٦,٧
نسبة ٣:٢	٪٨٧,٣	٪٨٦	٪٢٣	٪١٩,٣
(٤)العاملين فى الاقتصاد الفلسطينى(بالألف)	٤٧٣,٤	٥٤٤,٩	٢١١	٢١٥
نسبة ٤:٢	٪٦٧,٥	٪٧٣	٪٢٢,٢	٪١٨
نسبة ٤:٣	٪٧٧,٣	٪٨٥	٪٩٧	٪٩٢,٦
(٥) العاملين فى اسرائيل (بالألف)	١٣٩	٩٦	٧	١٧
نسبة ٥:٢	٪١٩,٢	٪١٢,٨	٪٠,٧	٪١,٤
نسبة ٥:٣	٪٢٢,٧	٪١٥	٪٣,٢	٪٧.٣
(٦) البطالة (بالالف)	٨٩,٠	١٠٥,٢	٧٣٢	٩٦٨
نسبة ٦:٢	٪١٢,٧	٪١٤	٪٧٧	٪٨٠,٧

المصدر: اعد الجدول بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ٢٠٠٣.

جدول رقم (م-٨)
الموازنة العامة - إجمالى النفقات

	٢٠٠٠			٢٠٠١			٢٠٠٢			معدل النمو للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢
	القيمة بالمليون دولار	النسبة من إجمالى الانفاق	النسبة إلى الناتج المحلى	القيمة بالمليون دولار	النسبة من إجمالى الانفاق	النسبة إلى الناتج المحلى	القيمة بالمليون دولار	النسبة من إجمالى الانفاق	النسبة إلى الناتج المحلى	
الانفاق الجارى	٩٤٠	٦٩	٢٠,٥	٩٩٠	١٠٠	٦٧,٥	٩٧٠	١٠٠	٦٨,٧	١٠,٧
الانفاق الرأسمالى	٤٢٤	٣١	٩,٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الاجمالى	١٣٦٤	١٠٠	٢٩,٧	٩٩٠	١٠٠	٦٧,٥	٩٧٠	١٠٠	٦٨,٥	١٠,٧

المصدر: اعتمد فى إعداد الجدول على التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ٢٠٠٣.

جدول رقم (م-٩)
الموازنة العامة - إجمالى الايرادات

	٢٠٠٠			٢٠٠١			٢٠٠٢		
	القيمة بالمليون دولار	النسبة من إجمالى الايرادات	النسبة إلى الناتج المحلى	القيمة بالمليون دولار	النسبة من إجمالى الايرادات	النسبة إلى الناتج المحلى	القيمة بالمليون دولار	النسبة من إجمالى الايرادات	النسبة إلى الناتج المحلى
الايرادات الجارية	٩٦٤	١٠٠	٢١	١٧٠	٣١,٥	١١,٦	٢٠٠	٢٧	١٤,٢
المنح والمعونات	-	-	-	٣٧٠	٦٨,٥	٢٥,٢	٥٤٠	٧٣	٨,٢١
الاجمالى	٩٦٤	١٠٠	٢١	٥٤٠	١٠٠	٣٦,٨	٧٤٠	١٠٠	٣

المصدر: اعتمد فى إعداد الجدول على التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ٢٠٠٣.

جدول رقم (م-١٠)

العجز فى الموازنة العامة والدين العام

	٢٠٠٠			٢٠٠١			٢٠٠٢		
	القيمة بالمليون دولار	النسبة من إجمالى الانفاق العام	النسبة إلى الناتج المحلى	القيمة بالمليون دولار	النسبة من إجمالى الانفاق العام	النسبة إلى الناتج المحلى	القيمة بالمليون دولار	النسبة من إجمالى الانفاق العام	النسبة إلى الناتج المحلى
العجز	٤٠٠	٢٩	٨,٧	٤٥٠	٤٥	٣٠,٧	٢٣٠	٢٣	١٦,٣
الدين العام	٨٧٠	٦٣,٧	١٩	١٥٧٠	١٥٨	١٠٧	٢٠٠٠	٢٠٦	١٤٢

المصدر: اعتمد فى إعداد الجدول على التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ٢٠٠٣.

جدول رقم (م-١١)

مبالغ الدعم والمعونات الاجنبية المقدمة

السنة / البيان	بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد*	بيانات تقرير المراقب الاقتصادى (ماس) **
١٩٩٤	١٣٢	٥٠٦
١٩٩٥	١٣٨	٤٢٦
١٩٩٦	٢٤٤	٥١٦
١٩٩٧	٢٧٠	٥٥٤
١٩٩٨	١١٠	٤١٧
١٩٩٩	٥٨	٥٢٣
٢٠٠٠	٤٠٠	٣٦٩
٢٠٠١	٣٧٠	-
٢٠٠٢	٥٤٠	-
المجموع	٢٢٦٢	٣٣١١

* البيانات من تقارير السنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣.

** تقرير المراقب الاقتصادى (ماس) - كانون الأول ٢٠٠١ ص ١٩.

جدول رقم (م-١٢)

توزيع العاملين فى الاراضى الفسطينية حسب المهنة ومكان العمل

وفقا لتعداد السكان (تشرين أول - كانون أول ٢٠٠٠)

نسبة مئوية

المكان / الفئة	الضفة الغربية	قطاع غزة	اسرائيل والمستوطنات
المشرفون وموظفو الاداره العليا	٤,٥	١,٥	٠,٧
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	٢٣,١	٣٣,٨	٤,٣
العاملون فى الخدمات والباعة فى الاسواق	١٧,٧	٢٤,٩	٨,٦
العمال المهرة فى الزراعة وصيد الاسماك	١٨,٢	١٥,١	٠,٨
العاملون فى الحرف وما اليها من المهن	١٦,٨	٩,٩	٢٨,٩
مشغلو الالات ومجموعهها	٨,٨	٥,٧	١٠,٤
المهن الاولية	١٠,٩	٩,١	٤٦,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :

الجهاز المركزى للاحصاء الفلسطينى ، ٢٠٠١ ، مسح القوى العاملة ، النتائج الاساسية ، دورة تشرين أول - كانون أول ٢٠٠٠) ، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم ١٩) ، رام الله - فلسطين.